

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire

MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE
SCIENTIFIQUE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند اولحاج
-البويرة-

UNIVERSITE AKLI MOHAND OULHADJ
-BOUIRA-
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES,
COMMERCIALES ET DES SCIENCES DE
GESTION



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

دراسة قياسية لأثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر
خلال الفترة 1986-2017

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد:

العمرى الحاج

قرباص يوسف

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
مشرفا	جامعة البويرة	د/ العمرى الحاج
رئيسا	جامعة البويرة	د/ العمرى علي
ممتحننا	جامعة البويرة	د/ دهيمي عمر

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بعد شكر المولى عز وجل الله والثناء على نعمه كلها, وأتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان

الجميل إلى الأستاذ المشرف العمري الحاج على تفضله الإشراف على البحث

وعلى التوجيهات والنصائح القيمة التي أثرت

على العمل والمتواضع

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة, الذين سأنال شرف مناقشتهم مذكرة هذا 'فلهم من

كل الشكر والعرفان من ساهم في هذه المذكرة

من قريب أو بعيد

إهداء

يلك ربي هذا القليل من العلم معينا فيه وأحفظ لنا

من مهد أنا طريق العلم

إلى من أوصى به ما الله ورسوله وجعل رضاها من رآه وطاعتها من طاعة الله

واقرب الناس إلى قلبي من كانا سببا في سعادتي وسرا في وجودي

أدامهما الله ورعاهما وجعلني دائما مطيعا لهما والدي العزيزين إلى من أحبهم إلى أحر

نبض في عروقي ورود البيت وأخوتي وأخواتي والى زملائي والى كل من أحببناهم

وأحبوني في الدنيا .

الملخص :

يعتبر موضوع تقلبات أسعار النفط في الوقت الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وانضمامها ,وبالأخص بالنسبة للاقتصاديات البترولية أو ما يسمى بدول النفطية دولار ,حيث زيادة أو نقصان تدفق في مداخيلها البترولية الناتجة عن الارتفاع أو الانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط يسبب آثار نقدية وهيكلية على اقتصادياتها والجزائر كدولة بترولية تتأثر بهذه الظاهرة ,وعليه كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1986_2017 وذلك بعد معالجتها من جانبين: الأول خاص بالإطار النظري حول ميزان المدفوعات واسعار النفط وتحليل الجوانب المتعلقة بهما ,والجانب الثاني دراسة قياسية تطبيقية متمثلة في بناء نموذج اقتصادي قياسي لاختبار أثر تغيرات البترول على ميزان المدفوعات بعد التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي .تم التوصل من خلال هذا النموذج القياسي ان المتغير المستقل سعر البترول له تأثير ضئيل على المتغيرات التابعة والمتمثلة بحسابات ميزان المدفوعات وهي كالتالي ,الحساب التجاري ,وحساب التحويلات ,حساب الاحتياطات , وحساب رأس المال خلال طول أفترة الدراسة .

الكلمات المفتاحية: اسعار النفط ,ميزان المدفوعات ,الحساب التجاري , حساب التحويلات,حساب الاحتياطات,وحساب رأس المال,نموذج قياسي

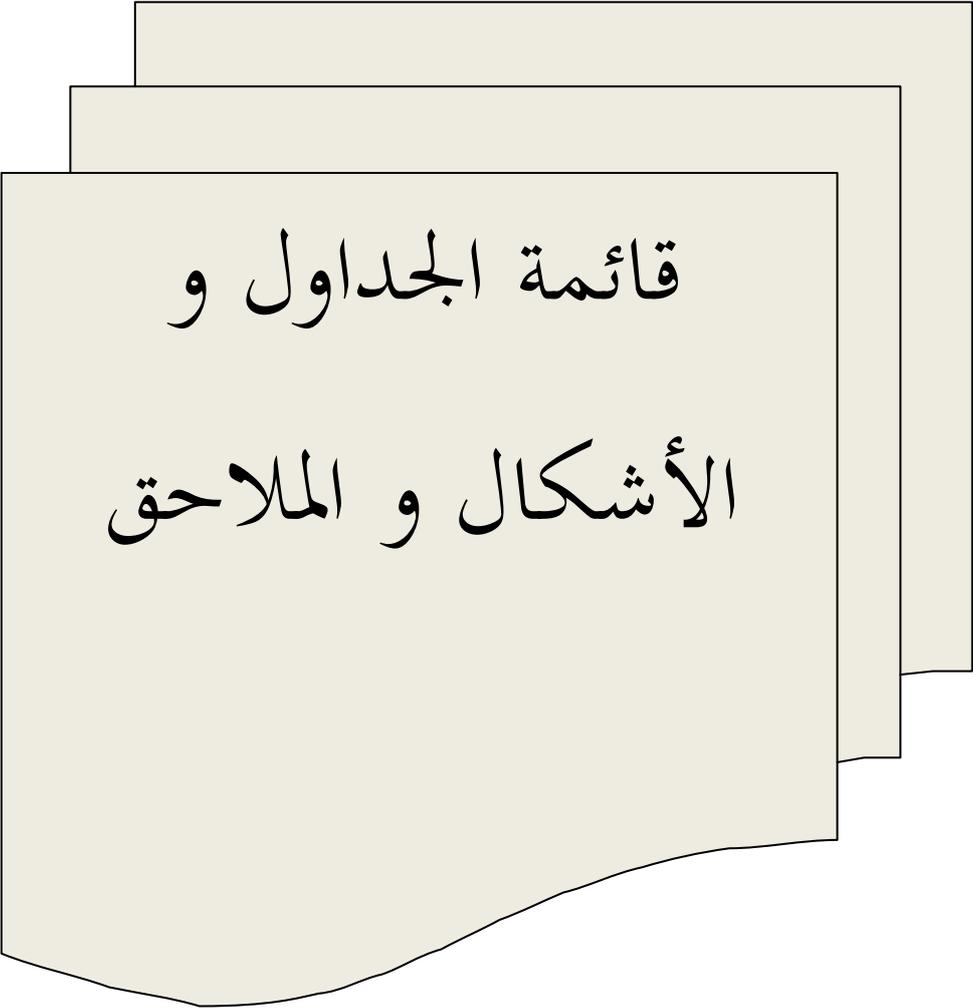
La question des fluctuations des prix du pétrole est actuellement l'un des phénomènes auxquels la plupart des pays du monde connaissent des niveaux de progrès et d'adhésion différents, en particulier pour les économies pétrolières ou les soi-disant pétrodollars, où l'augmentation ou la diminution des flux de revenus pétroliers résultant de la hausse ou de la baisse sans précédent des cours du pétrole ont des effets. L'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la balance des paiements en Algérie pendant la période 1986-2017, après les avoir abordées sous deux aspects: le premier est le cadre théorique sur le bilan des marées. Le deuxième aspect est une étude empirique de la construction d'un modèle économique standard pour tester l'impact des changements de pétrole sur la balance des paiements après avoir identifié la méthodologie de l'économie économétrique, qui a permis de conclure que la variable indépendante des prix du pétrole avait peu d'effet sur les variables. Les comptes de la balance des paiements sont les suivants: compte de commerce, compte de transfert, compte de réserve et compte de capital pendant la durée de la période d'étude.

Mots-clés: prix du pétrole, balance des paiements, compte de commerce, compte de remise, compte de réserve, compte capital, formulaire standard

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس
	فهرس الجداول والأشكال و الملاحق
	قائمة المختصرات
أ - ح	مقدمة
الفصل الأول: الإطار الأساسية حول ميزان المدفوعات	
2	تمهيد الفصل
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات
3	المطلب الأول: تعريف وأهمية أهداف ميزان المدفوعات
6	المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات وكيفية التسجيل
19	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وآليات تسويتها
19	المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
23	المطلب الثاني: أسباب الاختلال الاقتصادية في ميزان المدفوعات وآليات تسويتها
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية وآليات تحديد أسعار النفط	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: عموميات حول النفط
37	المطلب الأول: مفهوم النفط وأنواعه وخصائصه
40	المطلب الثاني: تكوين النفط ووحدات قياسه وأهميته في الاقتصاد الحديث
43	المطلب الثالث: خصائص النفط العامة ومميزاته
46	المبحث الثاني: آليات تحديد أسعار النفط
46	المطلب الأول: مفاهيم وأنواع أسعار النفط
47	المطلب الثاني: أسس تسعير المنتجات النفطية ومخاطر النفطية وانخفاض المردودية

49	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1986-2017)	
52	تمهيد الفصل
53	المبحث الأول: تطور ميزان المدفوعات وأسعار النفط خلال الفترة 2017-1986
53	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات (2017_1986)
62	المطلب الثاني: تطور أسعار النفط للفترة (2017_1986)
70	المبحث الثاني: قياس أثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات (2017_1986)
73	المطلب الأول: دراسة استقراري السلاسل الزمنية
80	المطلب الثاني: دراسة اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL
81	المطلب الثالث: تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج ARDL
85	خلاصة الفصل
90	الخاتمة
92	قائمة المراجع
94	الملاحق



قائمة الجداول و
الأشكال و الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
53	وضعية ميزان المدفوعات خلال الثمانينات	(1_3)
55	وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات	(2_3)
58	تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده من سنة 2000_2010	(3_3)
59	جتطور وضعية ميزان المدفوعات أرصده من سنة 2011-2017	(4_3)
71	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985)	(5-3)
75	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوى	(6-3)
76	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	(7-3)
78	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test	(8-3)
79	نتائج تقدير نموذج <i>ARDL</i>	9-3)
80	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera	(10-3)
82	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	(11-3)

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
63	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000)	(1_3)
65	الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000 .	(2_3)
74	: منحني بياني لمختلف متغيرات الدراسة	(3_3)
79	: نتائج أفضل نموذج حسب معيار (AIC)	(4_3)
84	اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM Test , CUSUM of Squares	(5-3)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
94	يمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة 1980-2017	1
95	دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى الأول	2
96	دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	3
97	نتائج اختبار Lag Length Criteria	4
97	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	5
98	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	6
98	اختبار شرط حدود الخطأ (تجانس التباين)	7
98	نتائج إخبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	8
99	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)	9
100	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	10

المقدمة

المقدمة:

يعتبر النفط من الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1959, فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة, ومحور إنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر, وقد أصبح عنصرا هاما حيويا من عناصر الحياة اليومية, ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب, كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة, بل أصبح أهم سلعة صناعية في التجارة الدولية, فهو يشكل نسبة من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008. ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر تقسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها البترول. رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في استبداله بطاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة البترولية سنة 1973 ويسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط السلعة استراتيجيه تتحكم في مصير العالم واقتصاده التي ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية, بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط.

إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم, حطت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق النفط, فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات و الاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول وبين الدول النامية المنتجة للبترول وكذا بين الهيئات المنضمة التي تمثل كل طرف هذت من جهة.

ومن جهة أخرى من المعروف إن لكل دولة معاملاتها الخارجية, فالمقيمون فيها سواء كان شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات, وينتج عن هذا المعاملات استحقاقات مالية متبادلة بتعين تسويتها عاجلا أم أجلا. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود, وبتعيين أداؤها في تاريخ معين, ومن هنا فعلى كل دولة إن تعد بيانا كافيا وأسجل أو وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات, هذا السجل يدعى بميزات المدفوعات. وهات الاقتصاد الجزائري والذي يلعب فيه قطاع المحروقات دورا مهما للغاية, فالجزائر تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية إلا إن البترول يحتل مكانة هامة فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى ضعف السجل في مستويات نمو قطاعات غير البترولية خاصة قطاعي الصناعة

والزراعة من جهة , ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات غن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة نتيجة تزايد الطلب العالمي فالجزائر من بين الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة وتراجع واضح في الأداء الاقتصادي الخارجي لذلك فأسعار البترول لها مكانة مهمة جدا في الاقتصاد الجزائري إذ انه من الممكن إن تكون بمنهي عن التأثير بالتغير الطارئة في سوق البترول وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال تتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة لصددمات الخارجية مما أصبح لزاما علينا معرفة درجة الارتباط الاقتصاد بعوائدها. وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على اثر تغيرات أسعار النفط على ميزات المدفوعات بشكل خاص مع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر للخروج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد في تقليل أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

❖ الإشكالية:

ما مدى تأثير تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1986_2017) الأسئلة

الأسئلة الفرعية التي تطرح بالموضوع التالية:

- ماهي مدى تأثير لتغيرات أسعار النفط على حساب ميزان المدفوعات ت
- هل تأثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات

❖ الفرضيات:

- يوجد تأثير كبير لتغير أسعار النفط على حساب المدفوعات.
- توجد علاقة في الأجل الطويل بي تغيرات أسعار النفط وميزان المدفوعات

❖ أهمية الدراسة:

يمكن توضيح هذه أهمية هذا البحث:

- أهمية النفط في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة .
- جميع الدول تسعى للحصول على سعر معين للنفط بما يناسب وضعياتها الاقتصادية .
- أهمية ميزان المدفوعات الذي يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدول الاقتصادية ومن ثم السياسية
- أهمية الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على اقتصاد الدولة
- المكانة الهامة للنفط في الجزائر بحيث تعتبر المحروقات المصدر الرأسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية .
- إعطاء أهمية كبيرة لموضوع أسعار النفط وإبراز اثر على ميزان المدفوعات,

- التعرف على الجوانب الفنية الاقتصادية للصناعة النفطية في العالم , مع تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بميزان المدفوعات
- التغيير المستمر في أسعار النفط يدفعنا إلى البحث عن تفسير لهذه التقلبات ومحاوله توقعها, من اجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على الاقتصاد
- اختبار تقلبات أسعار النفط على بعض أرصدة ميزان المدفوعات من خلال دراسة الأزمات النفطية التي تعرض لها الأزمة العكسية سنة 1986 إلى غاية سنة 2017
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد, يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية السياسية التي تحدث في السوق الظاهرة محل الدراسة .
- التعرف على بعض الأساليب الكمية المستخدمة في عميلة تفسير الظاهرة محل الدراسة,

❖ حدود الدراسة :

من اجل معالجة الإشكالية تم تحديدها:

✓ الإطار الزمني:

يستوضح من خلال فترة الدراسة التي حددت ما بين 1986-2017 كونها تزامنت مع أهم الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد بالإضافة إلى فترة الدراسة التي تمثلت في 31 سنة ذلك قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحويلات والأزمات والتقلبات التي مرت بها أسعار النفط وميزان المدفوعات على حد سواء.

✓ الإطار المكاني:

دراستنا تخصص بواقع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على ميزان المدفوعات الجزائري, ومؤشراته وكذلك أسعار النفط ومعظم تقلباته وفق نموذج قياسي

❖ منهجية الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها, فاننا سنعمد قي دراستنا على استخدام:

✓ **المنهج الكمي:** الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة وهذا بهدف قياس اثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر, بالإضافة إلى استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الضرورية لاختيار تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر

للفترة الممتدة (1986_2017) والوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية التعريف، الاختبار، التنبؤ، باستخدام برامج معلوماتية والاستعانة ببرامج (éviars9) والاعتماد على بعض التقارير المنشورة متطرف (بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك)

الفصل الأول : الإطار

المفاهيمي لميزان المدفوعات

تمهيد الفصل :

يعد ميزات المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدانية و المديونية , وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال, ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة , لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي , فضلا عن إن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية , إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية, ومدا استجابته لتطور قوى الإنتاج الدولي .

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى .

- المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وتعريفه وأهميته وأهدافه وعناصره وكذا كيفية التسجيل بيه -
- المبحث الثاني. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجة الاختلال مع ذكر مختلف أسبابه واليات تسويته

المبحث الأول: مدخل نظري لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

الفرع الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد لذلك المعاملات، كما انه أسلوب لتنظيم الاستعلامات والمدفوعات من البلدان مع مواطنين وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبين النقدي في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

ومن هذا التعريف يتبين إن ميزان المدفوعات يعني بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة ومؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين، فيما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه¹.

ومن الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بمقتضى إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود، و التي تتم بموجبها تسجيل كل عملية تجري مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين، الأمر الذي يفسر التوازن المحاسب لميزان المدفوعات، وذلك بمقتضى تحركات الحساب الرأسمالي و المالي لتسوية المدفوعات الخارجية، غير أن هذا التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج، يخفي وراءه حقيقة الوضع الاقتصادي لهذا الميزان أي (الاختلال و التوازن بالمعنى الاقتصادي) و الذي يتطلب الوقوف عليه التمييز بين الموازين الفرعية في الميزان الإجمالي، و ملاحظة أرصدها².

¹: فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسات الوراق للنشر مصر، الطبعة الأولى 2000م ص 231،

²: أحمد خالد مشين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية 2000 ص 98

وهناك تعريف آخر بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان المديونية والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة¹.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم بما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشمل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياساتها المالية والنقدية و سياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث احتلال خارجي فهو بين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر انه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات، و لذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب و المستثمرين و كافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدول (بنوك مؤسسات، أشخاص، حكومات، ... الخ) وتعود هذه الأهمية الى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة و بالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية².

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذا كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقيقة الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الدولية.³

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية... الخ

¹: محمد خالد الحزيري، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق 1994-1995 ص 83

²: أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، مصر 1999 ص 159

³: السيد محمد أحمد ألسري، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية للنشر، مصر 2004 ص 41

- فهو بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق النفط الأجنبي يساهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول. يساهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول.
- يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالنفط
- يوفر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة.¹

يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير وتلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

يقدم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي

يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي، إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة المالية.²

-تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتالية من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعتبر مؤشر جيد للحكم على المركز الخارجي لها.³

الفرع الثالث: أهداف ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من جانبين، الجانب الأول يطلق عليه جانب دائن ويأخذ إشارة (+) وتندرج فيه كافة العمليات التي تحصل الدول بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين وبإشارة (-) وفيه توضع كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها استحقاق (مدفوعات) إلى العالم الخارجي ويجري التعامل فيه طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة والتي تنصب على تسجيل كل عملية من العمليات في جانب الدائن وفي جانب المدين في نفس الوقت.⁴

- توفر معلومات للجهات الحكومية عن الوضع المالي العالمي للدولة
- تساعد في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية وهناك أهداف أخرى

¹ _ السيد محمد أحمد ألسريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2004 ص 56

² _ أحمد خالد مشين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية 200 ص 98

³ _ السيد محمد أحمد ألسريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 42

⁴ _ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية عمان الأردن الطبعة الأولى 2014 ص 99

- توفير إحصاءات التجارة الخارجية وقياس تدفق الموارد بين دولة وأخرى
- تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي
- يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي
- يشير إلى عدم التوازن والاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة الميزان,¹

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات وكيفية التسجيل

الفرع الأول: عناصر ميزان المدفوعات

جرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات إلى أجزاء مستقلة أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في عجز أو فائض وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

أولا ^ حساب العمليات الجارية: ويطلق عليه أيضا حساب الدخل لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر وتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء منها.²

1.1. ميزان التجارة المنظورة

يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية أو تجارية.

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB) كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج إما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، يشكل الفرق بين مجموع الصادرات و الواردات رصيد الميزان التجاري وقد يكون في حالة فائض أو عجز يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجز إذا

¹ جميل محمد خالد، مرجع سابق ص.ص. 161، 162

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2001-2002 ص 98

زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، إما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن ميزان التجاري في حالة توازن.¹

2.1 الخدمات

ويطلق عليها أيضا ميزان الخدمات لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات الخارج مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج ويتم تقديمها في الجانب المدين، يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في:

- **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية أو جوية وفي الجانب المدين، مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.²
- **خدمات التعليم:** في نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد
- **اتصالات:** تتمثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.
- **السفر والسياحة:** يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسراح من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق، ويعرف المسافرون أنهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل الاستجمام العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات، الخ.....³

يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

¹ السيد محمد أحمد ألسريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2004 41

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 100

³ السيد محمد أحمد ألسريتي، مرجع سابق ص 41

- **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيّد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيّد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، إما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن والمبالغ المدفوعة لتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.

- **نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج أو الحكومات الأجنبية في البلد وتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات.... الخ.¹

تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

- **خدمات أخرى:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها نفقات الإعلان والأفلام والحمولات المختلفة عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حسابات التجارة غير المنظورة والبعض الآخر يضعه بند منفرد في شكل عائدات الاستثمار.²

- **عائدات الاستثمار:** هو التدخل الذي يعود للمستثمر من ملكية لأصول مستثمرة ويتمثل :
أ. **الدخل من الاستثمار المباشر:** أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.

ب. **الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكية لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكنتاب في الأسهم ورأسمال الشركات أو يكون الدخل التي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وإرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والإرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.**

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 100

² صندوق النقد العربي تقرير حول موازين المدفوعات والبن العام الخارجي للدولة العربية للفترة 1991-2001 عدد 16 أبو ظبي 2002 ص 3

تعتبر عملية جمع المعلومات بقيمة الخدمات جد صعبة لعدم وجود مصادر دقيقة لها، لهذا فهي تسجل في معظم الأحيان بقيمة تقديرية.

ثانيا ميزان التحويلات

ويطلق عليها أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب، تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن. هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل تبيان كيفية إتمام العملية، وبالتالي للمحافظة على التوازن المحاسبي.¹

هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسله أليها. ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات إلى قسمين:

- **تحويلات خاصة:** التي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثل في تدفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع و الشراء من قبل الأفراد و المنظمات، بالإضافة لتحويلات العاملين المغتربين لجزء من أموالهم إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، و تحويلات المهاجرين وتوزيع الموارث، تعويضات عن الإضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين وتعويضات من أجل إنهاء العقد، ضرائب ورسوم....الخ.²

- **تحويلات عامة (أو رسمية):** هي تحويلات ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي، وتتمثل في الهبات المتحصل عليها من منظمات رسمية غير مقيمة، وعمليات إلغاء الديون بمحض الإدارة-ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية-الإعانات في الكوارث الطبيعية، التعويضات عن خسائر الحرب والهدايا بأنواعها والملاحظ في التحويلات بصفة عامة أنها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية، أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج.

وبعد رسم كل المعاملات الجارية، فان كل معاملة لا تدخل ضمن النشاط الجاري فهي تتعلق أساسا بحركات رؤوس الأموال على أشكالها المختلفة.³

¹ صندوق النقد العربي، تقرير حول موازين المدفوعات العام الخارجي للدول العربية لفترة 1991-2001 عدد 16 أبو ظبي 2001

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2001-2002 ص102

³ CLAUDE Dufflou. Michelkarlin O p45'

ثالثا حساب العمليات الرأسمالية:

ويطلق عليه حساب رأسمال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما،¹

أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها والتي من شأنها التغيير في دائرة ومديونية الدولة.

يتم تقسيم هذه المعاملات على أساس الجهة التي يقوم بها،

- **القطاع الرسمي:** ويشمل المعاملات التي يقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية، أي كل الهيئات الرسمية.

- **القطاع الخاص:** ويشمل المعاملات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

بالإضافة إلى هذا التقسيم يوجد تقسيم آخر يركز على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه لهذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالا ويتكون من المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل لكن قبل التطرق إلى كل الأنواع بالتفصيل، لا بد التذكير أنه توجد مقومات لا بد من توفرها في أي معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي:

- لا بد أن يعقب كل معاملة تغير في الملكية، بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصنيفها
- لا بد أن يمثل الأصل أو الالتزام صفة قائمة بالفعل من الناحية القانونية
- لا بد أن يتضمن المعاملة أصلا أو التزاما ماليا خارجيا، وبالتالي تكون هي العامل الرئيسي في تحديد البلد كأصل أو خصم خارجي إذا لا بد أن يكون المعاملات مقيمات في اقتصاديين مختلفين.²

¹-محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت د.س ص 66

²-صندوق النقد العربي، تقرير حول موازين المدفوعات والعام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2002 عدد 16 ابوظبي 2002 ص 5

1.2. معاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

تدرج فيه جميع التغييرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة والخصوم التي تلتزم بها في الخارج، وتكون هاته الأصول والخصوم المستحقة السداد في أجل يفوق السنة، أو يكون موعد استحقاقها غير محدد، ويشمل هذا الحساب على:¹

أ. الاستثمار المباشر:

الذي يهدف من وراءه المستثمر لان يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل في الاقتصاد الأجنبي، ويتخذ صورة مختلفة هي:

- إقامة المقيمين لمشروعات جديدة أو فروع لمشروعات في دولة أخرى، بحيث تابعة لسيطرتها، أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندماج بجزء معتبر في رأسمال الشركة
- الاكتتاب في أسهم (عند وقت تأسيس الشركة غير المقيمة لأول مرة أو في حالة مؤسسة أنشأة من قبل) يسمح للمقيمين بمراقبة نشاط هذه المؤسسة وتحدد عادة هذه النسبة ب 20٪ من رأسمال الشركة، بالإضافة لشراء المقيمين لعقارات تجارية أو غير تجارية في الخارج وتقييد هذه الاستثمارات في الجانب المدين، لأنها تعتبر خروج لرؤوس الأموال من الدولة، أي تصدير رؤوس الأموال طويلة الأجل، وزيادة لحقوق المالية للمقيمين على الخارج إما ما يقوم به غير المقيم من الاستثمارات مباشرة داخل الاقتصاد، كإقامة مشاريع أو فروع لمشاريع شراء العقارات، الاكتتاب في أسهم مؤسسات مقيمة، وهي تعتبر عمليات دائنة لأنها تمثل أرصدة للمعاملات الأجنبية تتدفق نحو الداخل، أي استزاد لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ونقصان للحقوق المالية للمقيمين على الخارج وزيادة التزاماتها.²

ب. القروض الدولية:

تتمثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية، وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية متعلقة بالصادرات والواردات من السلع طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية ويتبع تقييدها في الجانب الدائن لأنها تمثل دخول لرؤوس الأموال ويضاف إلى هذا الجانب كل أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب إما القروض الوطنية التي يقدمها (المقيمون أفراد ومشروعات)

¹-صندوق النقد العربي، مرجع سابق ص 5

²صندوق النقد العربي، مرجع سابق ص 5، 6

للأجانب وإقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمون للأجانب، يتبع تقييدها في الجانب المدين.

ج. **استثمارات المحافظة المالية:** تتمثل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم و السندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين بحيث نقيدهم الأسهم و السندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقتصاد ما في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد للأوراق المالية يترتب عنها خروج لرؤوس أموال. وكذلك حالة إعادة شراء المقيم لأوراق محلية من غير المقيم إما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيد في الجانب الدائن، على أساس أنها عملية تصدير لأوراق مالية يترتب عنها دخول لرؤوس أموال، كذلك في حالة إعادة بيع الأوراق الأجنبية لغير المقيمين بالإضافة إلى العمليات على الأدوات المالية ذات التقنية (OPTIONNEL) على أسعار الصرف وأسعار الفائدة،¹

د. **استثمارات أخرى:** يتم في هذا البلد تقييد العمليات على رؤوس الأموال أخرى غير التي ذكرت، ومثال ذلك ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع ومشاركة الدولة في رؤوس الأموال المنظمات المالية، يقيدها ما يحققه المقيم من هذه الاستثمارات في الجانب الدائن، أما ما يحققه غير المقيمين منها فتقيد في الجانب المدين على اعتبار أنها عملية استيراد لرأس المال. ويعد عرض كل أشكال رؤوس الأموال طويلة الأجل، تجدر الإشارة إلى أن كل عملية رأسمالية مدينة طويلة الأجل، لا بد وان يقابلها قيد في الجانب الدائن وفقا للمبدأ المحاسبي بطريقة المزدوج، ويكون في الجانب الدائن لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، و بالعكس كل عملية رأسمالية دائنة طويلة الأجل يقابلها في الجانب المدين لرؤوس الأموال قصيرة الأجل.²

رابعاً المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل: ويطلق عليها أيضا بالحساب النقدي لأنه يضم كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود لما تتمتع به من درجة سيولة كبيرة وسهولة انتقالها بين الدول، وهو يمثل كل التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة باتجاه الدول الأجنبية والخصوم التي تلتزم بها قبل هذه الدول.³ بحيث تكون الخصوم و الأصول مستحقة الدفع عند الطلب أو يكون موعد استحقاقها الأصلي سنة أو اقل من ذلك أو بمعنى آخر هو يرصد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية لميزان المدفوعات.⁴ سوف نتطرق إلى المعاملات التلقائية و التي تكون بغرض التسوية فيما يأتي ويتكون هذا الحساب من:

¹ _CLAIDE DUFLOUX KIRLIN

² صبحي فارس قريضة، مرجع سابق ص 320.

³ زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 96.

⁴ عبد الرحمن احمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 178

- الودائع الجارية و لأجل(*) في البنوك، و بالإضافة إلى الاذونات الخزينة و القروض قصيرة الأجل وهي عادة تجارية و القروض المالية قصيرة الأجل.

- الاستثمار في الأوراق المالية التي يكون اجل استحقاقها اقل من سنة و يمثل خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل مثلا إيداع المقيمين في البنوك الأجنبية، تسديد القروض قصيرة الأجل الحاصلين، القيام بشراء أنونات الخزانة أو الأوراق التجارية الأجنبية زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها المقيمون. وتقابل هذه الزيادة بمدفوعات نحو الخارج أي استيراد لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ويتم تقييدها في الجانب المدين الذي يمثل كذلك نقصان ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية، خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل.

أما دخول رؤوس الأموال القصيرة الأجل، فهو يمثل نقصان في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها المقيمين. ومثال ذلك زيادة غير المقيمين لودائعهم في البنوك المحلية و نقصان ودائع المقيمين لدى البنوك الأجنبية، بالإضافة للحصول على قروض قصيرة الأجل من الخارج وبيع ادونات الخزانة و الأوراق التجارية الوطنية للأجانب يتم تقييد كل هذه المعاملات في الجانب الدائن، أي تصدير لرؤوس الأموال القصيرة الأجل ، و خلاصة القول أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتمثل في أصول تستحق في أجال قصيرة ويكون الغرض من التعامل فيها:¹

- الاستثمار من اجل تحقيق عائد أكبر بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بها في البلد المحلي.

- بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون لشراء هذه العملات من اجل إعادة بيعها عندما تتجفف توقعاتهم و بالعكس، فان رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتدفق من البلدان التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب.

- التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالأستقرار السياسي أو عدمه، الحروب، الرسوم والضرائب..... الخ حيث يمكن لهذه الأحوال إن تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل أو تصفية مايو جد في البلد من أصول أجنبية وعدم شراء أصول جديدة.

وفي الأخير نشير إلى رصيد حساب رأس المال بشطري القصير و الطويل الأجل يمثل الفرق بين مقدار التغيير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة ومقدار الالتزامات لخارج خلال نفس الفترة، فان كان صافي الالتزامات أقصى من صافي الأصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج أما إذا كان العكس فهذا دليل على مقدار تحويل رؤوس الأموال للداخل

¹ عبد الرحمان احمد يسري، المرجع نفسه ص 183

3. حساب عملية التسوية

3-1 صافي السهو والخطأ: في التقديم السابق لمكونات ميزان المدفوعات، بينا انه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين و بالعكس، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة والسبب يعود إلى انه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة و مكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لان هذه الأخيرة يتم إحصائها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن و المدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذب يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة ومنه يمكن القول إن هذا البلد هو تعويض خطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة، السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلاً في حالة التهريب ومن خلال هذا البند يمكن للقارئ الحكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبير كلما أنبأ عن عيوب أو جبت التعامل مع المعطيات الميزان بحذر.¹

3-2 حساب صافي الاحتياطات الرسمية

ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان. وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن و المدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية و حساب المعاملات الجارية، لان ضرورة توازن الميزان لأتحتم توازن كل حساب فيه على حدا فقد يكون الحساب معاملات تجارية في حالة عجز لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية و تعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان ومن خلال يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة و يعرف الميزان الكلي بأنه ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها.²

ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي:

$$\begin{array}{r} \text{رصيد المعاملات الجارية} \quad 1200 + \\ \text{رصيد التحويلات} \quad 1000 + \end{array}$$

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 2001 ص 294

² صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 7.

رصيد المعاملات الرأسمالية	+1000
الميزان الكلي	+ 300
الاحتياطات الرسمية	300

وهذا يعني زيادة في الأرصدة يكون صافي الاحتياطات لدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن أي في حالة فائض أو دائن عندما يكون الميزان الكلي مدينا وعليه فان الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض، فما هي هذه الاحتياطات. تتكون هذه الاحتياطات الدولية من:¹

أ. **الذهب النقدي:** على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية بالإضافة على أثره للحالة النقدية للبلاد ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فان المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة، ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب النقدي، لابد وأن نشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة(حلي، مصوغات، سبائك) أي الذهب غير النقدي أو الذهب الذي يملكه الأفراد، المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلاً كجنوب إفريقيا، حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأى سلعة أخرى في حالة التصدير و الاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.²

- **تقييد الذهب النقدي:** لا يختلف تقييده عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنها عملية تصدير رغم انه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عنه مقبوضات إلى البلد في حين يسجل دخول الذهب في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد يترتب عنها مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية لكن شئ الوحيد الذي يخرج فيها هذه البلد عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات أنه لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنما يضم أيضا عمليات البيع و الشراء فيما بين المقيمين، أي السلطات النقدية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، بمعنى آخر تحول الذهب غير النقدي إلى ذهب نقدي في حيازة السلطات النقدية أو تحول الذهب النقدي إلى ذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولابد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لهما من أثر على الأرصدة الذهبية وبالتالي الاحتياطات الرسمية.

¹ عبد الرحمان أحمد يسري، مرجع سابق ص ص 184-185

² محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 7 منشورات مطبعة خالد بن الوليد جامعة دمشق 1994 1995 ص 72.

ب. **الودائع و الأرصدة من العملات الأجنبية:** تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك البنوك التجارية الأجنبية، بالإضافة لودائع السلطة النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.¹

ج. **الأصول قصيرة الأجل وهي تتمثل في:**²

- أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل هذه الأصول في أذونات الخزينة والأوراق التجارية وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، يعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

يتم تقييد العنصرين (الودائع والأرصدة والأصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة حيث تسجل الأصول السائلة للسلطات النقدية أي الودائع في البنوك الأجنبية أو العملات القابلة للتحويل والتخفيض في أذونات الخزنة الأجنبية في الجانب الدائن على أساس أنها صادرات، يترتب عنها نقص في الأصول. في حين أن زيادة الأصول عند التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأذونات الأجنبية فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها مدفوعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدائن للميزان.

أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب للأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة لودائعهم في البنوك الوطنية، كلما أدى إلى تدفقات نقدية للداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن. في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودائعهم لدى البنوك الوطنية، يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحو الخارج، أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين.

د. **موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي:** وتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTS) والاحتياطات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق.

أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مساءلة منه وتفيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين، بالإضافة إلى كل الاحتياطات

¹ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية لطبعة الثانية، بدون دار نشر 1999 ص 76.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 77.

السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، كيف يتم تسوية ميزان المدفوعات باستعمال الاحتياطات؟
مما سبق تقديمه، يتضح لنا أن الميزان للمدفوعات قد يكون في آخر السنة في حالة عجز أي الرصيد الدائن للمعاملات الخارجية أقل من الرصيد المدين، أو في حالة فائض عندما يكون الرصيد المدين، ومن أساليب تسوية هذا الاختلال الاحتياطات الرسمية ويمكن شرح العملية من خلال فهم عملية التقييد في الميزان، ويكون في الحالتين كالتالي:¹

- **حالة العجز:** تقوم الدولة بتخفيض أصولها الأجنبية قصيرة الأجل التي تملكها أو زيادة التزاماتها بيع أصولها قصيرة الأجل أو من خلال تصدير الذهب للخارج من الحصول على تدفقات نقدية داخله أو اللجوء كآخر حل إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد العجز الموجود في الجانب المدين.
- **حالة الفائض:** لا يكون من مصلحة الدولة الاحتفاظ بأي زيادة في ميزان المدفوعات في شكل جامد، ولا بد لها من التخلص منه ويكون بزيادة احتياطات السلطات النقدية من الذهب النقدي باستيراده من الخارج، أو بزيادة الأجنبية للأصول قصيرة الأجل، أو القيام بتسديد ما عليها من قروض اتجاه الصندوق النقد الدولي وزيادة احتياطاتها الأجنبية لديه.

وسواء في حالة العجز أو الفائض، يمكن للدولة أن تستعمل نوع آخر من هذه الاحتياطات في التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات يكون بصفة مؤقتة لأن هذه الاحتياطات لها محدوديتها و الاستمرار في الاختلال دون معالجة سريعة يؤدي إلى استنزاف أرصدها من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن اعتمادها على الاقتراض يكون له كذلك محدودية، لأن الدول سوف تتوقف عن تقديم هذه القروض لنقص ثقتها في قدرتها الوفاء في هذه القروض من قبل الدولة العاجزة ويؤدي إلى بلوغ مديونية الدولة حدا لا تجد فيه من يقدم لها قروض إضافية، كما أن الدولة نفسها تحرص على توقف مديونيتها عند المستوى الذي تستطيع معه أن تقوم بالتسديد.

¹ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 76.

الفرع الثاني: كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقاً لطريقة القيد المزدوج، تسجل مرتين في الجانب الدائن والجانب المدين. بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الإشارة السالبة (-) ويشمل:¹

- الاستيراد من السلع والخدمات
 - الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)
 - رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.
- فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

أما الجانب المدين: يأخذ إشارة (+) ويشمل:

- الصادر من السلع والخدمات
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع المملكة الأردنية الهاشمية عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014 ص 164

المبحث الثاني: التوازن والاختلالات في ميزان المدفوعات واليات التسوية

المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي

الفرع الأول مفهوم التوازن المحاسبي

1) التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات. ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.¹

الفرع الثاني: مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

2) التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في العالم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية سياسية وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي اما تلقائية أو مستقلة وإما عمليات تعويضية أو موازية.²

أ. العمليات التلقائية أو المستقلة: وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لداؤها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي العمليات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

¹ لغرابية مولود، عبد الحق بوعترس، الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات الشامية، حالة الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة 1998-

2000 ص 69-70

² عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق ص

ب. العمليات التعويضية أو الموازية: ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغيير في الأرصدة من المعاملات الأجنبية وحركة الاستيراد و التصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب:
الأولى تسمى بالميزان الأساسي والثانية بميزان التسويات.¹

1) الميزان الأساسي: ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة ونشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي تعتبر عمليات تلقائية أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن سلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا. لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية ويكون الميزان بهذا الشكل:²

رصيد الحساب الجاري

+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي

+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

+صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

=ميزان المدفوعات

¹ محمد سيد عابد، مصدر سابق ص 297-301

² raymond bertrand ;économie presse universitaire de rance 1971 p 109

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائماً غير مستقرة، مثلاً المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل من معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري و الرأسمالية طويلة الأجل.

(2) ميزان التسويات الرأسمالية: هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها السنوية على جنب ويضيف للمعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل للمعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراداتها تتم لذاتها في حين يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومة التي تحصل عليها بغرض التسوية فيكون الميزان في الشكل التالي:¹

رصيد الحساب الجاري

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (خاصة)

ميزان التسوية الرسمية

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (حكومة)

صافي الاحتياطات الرسمية

ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى التقسيم السابق إلى هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهبات القروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل تسوية و مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو الموجهة لاستثمارات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه مختل أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمق في كل معاملة تتم و تحديد طبيعتها بدقة.

في الأخير، يكون الهدف ليس تحقيق تعادل بين الميزان، وإنما الطريقة التي يتم بها التعادل، ويكون التوازن الخارجي هو حالة تكافؤ في ظلها المقوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة (دائنة للمعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة) كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وان لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرض لتغيرات عبارة ودرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائياً في وقت قصير وعدم تعرضه لضغوط أوضاع اقتصادية غير ملائمة تؤدي

¹ _محمد السيد عابد, مرجع سابق ص 302

إلى أبعاده الدائم عن وضعية التوازن أي أن الميزان يسمح بدرجة من الاختلال حول نقطة التوازن أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية و الرأسمالية لا تترجم بشروط السوق خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية فان التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا لهذا فان التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي.

وان لم يكن الميزان متوازنا فهو حتما في وضعية اختلال، ولا تجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.¹

الفرع الثالث : الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النائية، حيث أصبحت مسألة عادية، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة التوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات و الاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتحقيق من حدة الأثر الذي يخلفه.

صور الاختلال:

أ-الاختلال في صورة العجز: هي حالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها مثلا.

التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبيه في آخر فترته لكن هذه انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها. ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط.²

¹ Raymond Bertrand up cit p 110

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ص103

ب-الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي ايجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دانية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي يعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي، ويواجه هذا الفائض باقراضات للخارج أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.¹

المطلب الثاني:أسباب حدوث الاختلالات في ميزان المدفوعات وآليات تسويته

قد يكون الاختلال في التوازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب وهذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيه الاختلاف ، والظروف المحيطة بها، والملاحظ أن معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها وتحقق سبب يؤدي إلى أسباب أخرى ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-أسباب غير اقتصادية:

هي أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير معروفة فيه وتمثل في:²

عوامل طبيعية: الاختلال في الأحوال الجوية وماقد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات ، التصحر ، الأوبئة الزراعية ، أو نفاذ الثورات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية .

-**التقييم الفني والتكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات علمية خاصة إذا كان هذا التقدم منحصر في دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة وبالتالي الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول المتخلفة مرتفعة ، كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت الدول المتقدمة تستوردها من الدول النامية ، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها، لكن ما نلاحظه عن الدول المتقدمة فيما بينها أن أصر التقدم التكنولوجي هو موزع لأن ما تحققه دولة من تقدم في صناعة ما تعوضه دولة أخرى في صناعة أخرى ، كما أن الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن أن ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة ، لأنها مركز التقدم التكنولوجي في حين أن الدول النامية لا يمثل نصيبها سوى خمس هذه التجارة وبالتالي فإن التقدم التقني يؤدي إلى إضعاف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية.

¹ محمد زكي شافعي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 103.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص123

-الأحوال السياسية والعسكرية العالمية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها أثر على (المعدلات) معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

-النمو الديمغرافي: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع المستهلكة وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية ، بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية للخارجية للدولة¹ نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

-الإضرابات العالمية: التي يكون لها أثر خاصة الدول المتقدمة الصناعية ، لأنها تؤدي إلى شلل الإنتاج وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ، كما أن التخوف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل إذا مست هذه الإضرابات أنشطة رئيسية في الاقتصاد أو صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولى.¹

2- أسباب اقتصادية:

تتمثل أساسا في:²

*التطورات في المحيط الخارجي لتدهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الواردات والصادرات ، واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع ، بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية .

* الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها ، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية لأنها تمثل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

*تغيرات أدوات المستهلكين محليا وخارجيا، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب والتأثير على هيكل الاقتصاد الوطني وبالتالي هيكل التجارة الخارجية .

بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى نذكر منها:

-العوائق التجارية التي من نشأتها منح حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية.

¹ -زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية، مصر 2001، ص102

² Silviene Jeanneney dévaluation en Afrique; revue de l'f'ce observation et diagnostic économique n 225 1988 p 135.

-ومن أهم الأسباب هو نسبة التضخم داخل الدولة ومقارنته بمعدلات التضخم في بقية الدول ، ويؤثر التضخم على الأسعار والدخول على الموازين الفرعية كما يلي :

الميزان التجاري هو الأثر ، لأنه يؤدي إلى انخفاض الصادرات من السلع الصناعية ، وذلك لارتفاع تكاليفها مقارنة بالأسواق الخارجية ، أو زيادة الطلب المحلي على هذه السلع التصديرية ، أما السلع الزراعية والمواد الخام إذا كانت نسبة صادراتها إلى الإنتاج العالمي كبيرة ، سيؤدي في الزمن الطويل لارتفاع أسعارها والتحول إلى توسيع الإنتاج في السلع البديلة وإحداث عجز في الميزان التجاري

أما ميزان الخدمات : التضخم يؤدي لانخفاض الدخل السياحي لارتفاع تكاليف المعيشة داخل البلد . وتحول السواح إلى بلدان أخرى . بالإضافة لزيادة التكاليف المرافقة لزيادة الواردات من تأمين وضرائب ورسوم .

أما الميزان المالي فإن التضخم يفقد المستثمرين الثقة في القيمة المستقبلية للعملة المحلية . ومدى التحكم في سعر الصرف ويؤدي إلى انخفاض رؤوس الأموال الداخلية . بالإضافة إلى تضاعف عمليات التهريب نتيجة عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي .

-قيام الدول النامية ببرامج تنمية اقتصادية أو اجتماعية ، وذلك بزيادة استيراد السلع الرأسمالية ، الآلات ، التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج بغرض زيادة قدرتها الإنتاجية على أمل أن هذه الزيادة سوف تزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لأن هذا التوسع في البرامج الاقتصادية يتم تمويله عادة بقروض طويلة الأجل كل هذه الأسباب متداخلة فيما بينها حتى انه يصعب في بعض الأحيان الفصل بينها ويكون أثرها اقل كلما سارعت الدول إلى أخذ احتياطاتها الأزمة من أجل عدم سيران هذه الأسباب مدة أطول .

الفرع 2: أساليب تسوية اختلال ميزان المدفوعات:

إن التوازن في ميزان المدفوعات هي ضرورة حتمية لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول احتلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة بدأ من أساليب التسوية التلقائية التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن. لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق

تعمل لوحدها لأنه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي وبتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافه، ويكون ذلك إما بالتمويل أو بالمعالجة.¹

التمويل: تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة أي التسوية المحاسبية.

المعالجة: وتكون التسوية من خلال معالجة الأساليب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس ويكون التدخل من هلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي للأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية، ومن أهم الأساليب:

1- السياسة المالية و النقدية: هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حساب الاختلال الحاصل إذا كان عجزاً أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغييرات في الداخل و النفاق الكلي وللأسعار، وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية والنقدية (خاصة السياسة الانكماشية) في عملها تعتمد على:²

أ-مدى قدرة هذه السياسة على تغيير (زيادة أو تخفيض) الطلب الكلي على السلع و الخدمات فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى إلى (زيادة أو تخفيض) الواردات و (تخفيض أو زيادة) الصادرات وهذا يتوقف على حجم المضاعفات (مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي... الخ) بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كلما أدت الإجراءات المالية والنقدية إلى تغييرات كبيرة في الطلب الكلي.

ب-عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس، لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

1.1- السياسة النقدية: يكون تدخل الدولة من خلال التحام في عرض النقود و التأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية سياسة النقود الغالية، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي دار

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية مصر 2001 ص 392.

إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح، ومن أهم السياسات التي يقوم بها البنك المركزي:

أ- التغيير في سعر الخصم وفق الحالة فإذا أراد أن يطبق سياسة انكماشية يقوم برفع سعر الخصم (وهو سعر اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي) وهذا ما ينعكس بارتفاع في أسعار الفائدة ويؤدي بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم للقروض في انتظار رجوع أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى انخفاض النفاق الاستثماري بالإضافة إلى أن الارتفاعات في أسعار الفائدة هي مؤشر للمستثمرين عن الوضعية الاقتصادية السيئة، وهذا ما يكبح استثماراتهم ويساعد على تخفيف الضغط التضخمي. كما أن هذه الوضعية تشجع الأفراد أكثر على الادخار للاستفادة من أسعار الفائدة وبالتالي تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي.

ان انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية ويشجع الأفراد و المشروعات على استهلاك السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية. أي انخفاض الواردات. كما أن صادرات البلد تصبح تنافسية أكثر وتزيد في هذه الفترة. أما حساب رأس المال فان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفقات رأسمالية أجنبية للداخل خاصة قصيرة الأجل لأنها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي تدعيم الجانب الدائن لهذا الحساب.

ب- السياسات الأخرى: بالإضافة لسعر الخصم يستطيع البنك المركزي التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها برفع الاحتياطي الإلزامي المفروض فتقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك وتخفيض هذا الاحتياط في الحالة العكسية، أو قيامه بإصدار أوراق حكومية للبنوك والجمهور بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال السوق المفتوحة وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للائتمان الممنوح. وبالتالي فان السياسة النقدية الانكماشية تساعد على تخفيض عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي (عن طريق المضاعف)، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.¹

أما إذا كان الميزان فائضا فان السياسة النقدية تكون عكسية أو توسعية تعمل على توسيع الدخل و الإنفاق الكلي، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة القدرة الائتمانية في منح القروض، بالإضافة إلى تنامي طلب المستثمرين عليها وانخفاض المدخرات وتحويلها إلى الاستهلاك الخاص وبالتالي فان زيادة العرض النقدي سينعكس على الأسعار المحلية. مما يؤدي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية بزيادة

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

في الواردات وانخفاض للصادرات أما على صعيد رؤوس الأموال فان أسعار الفائدة المنخفضة لا تشجع على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بل تؤدي إلى دخولها وكل هذا يخفف من حدة الفائض لكن السياسة النقدية لم تكن استجابتها دائما مضمونة في الاتجاه المرغوب وذلك لمحدودية الأساليب المستعملة. فعلى سبيل المثال زيادة سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إذا كان المستثمرون متفائلون فإنهم يستمرون في الطلب على لاقتراض بعض النظر عن التكاليف، أو عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية السائدة وذلك رغم ارتفاع أسعار الفائدة. أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم

2.1- السياسة المالية: يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والنفق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات، فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري وذلك بتقليص النفق الحكومي والاقتصر فقط على النفقات الضرورية كالمعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح النفق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها وبالتالي سعرها، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت أو كل واحد على حدي.¹

بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب، أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسيعي من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين، بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.

2- القيود المباشرة على المعاملات الدولية: تتمثل في قيود تؤثر على أسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز.

¹ العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، (1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015 ص88

1.2- القيود على المعاملات التجارية: أي فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين

حالة الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة. ومن أهم هذه القيود

*أ- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود تصديراً واستيراداً، ويكون الغرض منها مالي بالحصول على إيرادات، أو حمائي لحماية الصناعات المحلية الناشئة. أو الغرض الذي بهما وهو الحد من الواردات من خلال التأثير على أسعار الواردات وجعلها أعلى مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها وبالتالي انخفاض المدفوعات نحو الخارج وبفرض إن هذه الرسوم لا تتأثر بها الصادرات وبالتالي يصبح الفرق بين الصادرات والواردات أقل ويؤول إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات وحتى تحقيق فائض.¹

لكن شرط نجاح هذا الأسلوب هو عدم قيام الدولة التي تتعامل معها بسياسة حماية مماثلة، كأن تخفض من سعر صادراته نحو هذه الدولة لتعويض الزيادة في أسعار الواردات للبلد نتيجة فرض الرسوم. كما أن صادرات الدولة إلى هذه الدولة تصبح صعبة وتتطلب شرطاً آخر وهو مرونة الطلب على السلع المستوردة فلا بد وأن تكون كبيرة من أجل تجسّد أثرها، ورغم ذلك يبقى هذا الأسلوب غير ناجح لأنه لا يمس المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل و الإنفاق وغيرها ولأن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى:

-انخفاض في الصادرات للبلد المعني خاصة إذا كانت السلع المستوردة والمستبعدة هي سلع رأسمالية أو مواد أولية تستعمل في العملية الإنتاجية.

-إن فرض الرسوم وانخفاض الواردات يؤدي إلى تحول الطلب من الواردات إلى المنتجات المحلية البديلة لها. وهذا سيؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار إذا اقترب البلد من التشغيل الكامل أو إحداث ضغوط تضخمية تصبح معها المنشآت المحلية غير قادرة على المنافسة سواء في الأسواق العالمية أو الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية.

*ب- نظام الحصص:² ظهر هذا الأسلوب من أجل حماية ميزان المدفوعات بتخفيف العجز فيه. خاصة وأن الرسوم الجمركية اهتمت فقط بالسعر دون الكمية، بحيث اتضح أنه توجد بعض السلع غير مرنة لتغيرات الأسعار وبالتالي إلى انخفاض حجم الواردات لهذا وجب تحديد الكمية الواجب تصديرها أو استيرادها للبلد خلال فترة زمنية معينة، وذلك بوضع الحدود القصوى للكميات المستوردة أو المصدرة وحصص الاستيراد تحدد حسب حاجات الدولة وتوزع على المستوردين المحليين باستعمال أسلوب تراخيص الاستيراد التي تسمح فقط للحصول

¹ - كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 150 151

² _ العربي سوكار مرجع سابق ص 99

عليها بالاستيراد وتحدد فيها السلعة وكميته وكل مواصفاتها. وبهذا تتحكم الدولة في وارداتها بعدم إعطائها تراخيص إلا للسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية والانصراف عن السلع الكمالية وذلك من أجل تخفيف العجز في ميزان مدفوعات لكن يعترض هذا الأسلوب عوائق تظهر عندما يتم توزيع هذه التراخيص بطريقة غير منطقية. فالطالبين الأوائل هم فقط الذين يحصلون عليها مما يؤدي لندرتها واتجاه المستوردين إلى الطرق الملتوية للحصول عليها.

2.2- الرقابة على الصرف: هي رقابة غير مباشرة وكمية على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد وإجبار كافة المؤسسات و الأفراد التعامل بها و لا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية بتحديد أكثر من سعر الصرف للعملة الوطنية. يستند هذا النظام إلى سعر التعادل الرسمي مع خصم أو إضافة علاوة معينة بالعملة الوطنية، وفقا لنوع السلعة والهدف المراد من ورائها. فتضاف علاوة كبيرة على سعر التعادل للواردات من السلع الكمالية من أجل تخفيض كمياتها، أو منح خصم بالنسبة للواردات الضرورية من أجل الزيادة في حجمها يجعل سعرها أرخص بالنسبة للمستورد. وكذلك زيادة الدعم للصادرات تطبيق أسعار صرف عالية بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع عدم خروج رأسمال الوطني فبالتالي تقليل العجز في ميزان مدفوعاتها ونجد أسعار الصرف المتعددة خاصة في الدول النامية.¹

لكن يعاب عليه أن ببناء هيكل للأسعار الداخلية في عزلة عن مستوى الأسعار السائدة في الخارج وصعوبة الانتقال في وقت آخر إلى سعر صرف موحد. كما أن استمرار تغيير نسبة العلاوة أو الخصم يؤدي إلى تخفيض مستمر للعملة بهدف ضمان الحماية لبعض القطاعات، وعدم استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال والإضرار في الاقتصاد الوطني، دون صرف النظر عن صعوبة تطبيقه ميدانيا لأنه يتطلب المتابعة الدائمة للأوضاع الاقتصادية الخارجية والداخلية لتعديل نسب العلاوة والخصم مما يتماشى مع الأهداف بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الدول التي اختلفت أسعار عملتها الوطنية بالنسبة لعملاتها.

كما أن نظام الوقاية يلزم كل حاصل على النقد الأجنبي أن يبيعه للسلطات النقدية حسب السعر الذي تحدده أي أن المصدر لا يستطيع الاحتفاظ بها ولا يبيعها لغير هذه الهيئة أو بعض المصارف المسموح لها قانونيا والتي تسلمها للهيئة بدورها. وبالتالي ينحصر العرض النقدي الأجنبي عندها وتحتكره. ولا تقوم ببيعه إلا للمستورد التي ترى وارداته ضرورية للاقتصاد وتمنع عن منحه لمستورد السلع الكمالية أو التي تنافس إنتاجها المحلي. كما أنها تمنع

¹ فؤاد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المستثمرين من تحويل كل عوائد استثماراتها نحو الخارج وإنما إعادة استثماراتها محليا أو منع خروج الأفراد في سياحة أو سفر بعدم بيعهم النقد الأجنبي ويعتبر هذا النظام شديد الفعالية.

كما تقوم الدول المتقدمة بمبيعات آجلة لعملتها من أجل تشييط دخول رؤوس الأموال وتقوم بشرائها الدول ذات العجز من أجل تخفيض خروج رؤوس الأموال لكن بمجرد بالدولة أن تكون حذرة إذا أرادت أن تنجح الرقابة عن الصرف في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، وذلك من خلال عدم تصددها بالمغالاة في تطبيق هذه الرقابة لأن نجاحها يظهر للوهلة الأولى ، وسرعان ما يزول عندما تجد الدولة نفسها معزولة عن التعامل مع الخارج.

3.2- سياسة موازنة الصرف الأجنبي: تتمثل هذه السياسة في الاحتفاظ بقدر كاف من الذهب والعملات الأجنبية وكذا المحلية في صندوق على مستوى البنك المركزي ويكون مستقلا عن حساباته، أما الغرض من هذه الاحتياطات فهو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف ومواجهة التقلبات في سعر الصرف بالتدخل بيعا أو شراء حسب الظروف فإذا حدث مثلا فائض في الطلب على عملة مما سيؤدي الى ارتفاع قيمتها و بزيادة المعروض منها بالسحب من الصندوق سيعود الاستقرار.

ظهرت هذه السياسة في الثلاثينيات ولذلك اُجلبت السبابة في تطبيقها 1932 ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوروبية وسميت بمال موازنة الصرف، ويتطلب نجاح سياسة الموازنة توفير قدر كبير من العملات الأجنبية لمقابلة تقلبات العرض والطلب على هذه العملات وهو الفخ الذي وقعت فيه معظم الدول التي طبقت هذه السياسة حيث وجدت أن الاحتياطات المتوفرة لديها قادرة فقط على مواجهة التقلبات المؤقتة في قيمة العملة. أما العجز المزمّن فيحتاج لاحتياطات كبيرة لا يمكن لصندوق موازنة الصرف توفيرها.¹

4.2- التغيير في قيمة العملة الوطنية: أي تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ويكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس.

ففي حالة الفائض: تقوم الدولة برفع قيمة العملة المحلية مما يجعل أسعار المنتجات المحلية مرتفعة السعر، يؤدي إلى انصراف الطلب عنها إلى استيراد السلع الأجنبية. وهذا من شأنه امتصاص الفائض بزيادة المدفوعات نحو الخارج.

في حالة العجز: تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية، وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تملكه الدولة بعد فشل كل الأساليب السابقة فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس الوقت أكثر خطورة لأن الدولة

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 396

تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى. لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي، وإنما بموافقة من المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية. وأهمها عدم قيام الدول الأخرى بسياسة مماثلة حتى لا ترجع الدولة إلى نقطة البداية. هذه العملية تركز على أنه عند تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستورد المحلي وانخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للمستورد الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات ونمو حجمها وانخفاض الطلب على الواردات وتقلص حجمها ونجاح هذه الآلية يعني التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.¹

وفي الأخير يمكن القول أن الأساليب المذكورة هي الأساسية، ويمكن للدولة أن تستعمل أسلوبا واحدا أو مجموعة من الأساليب حسب الحالة التي تعاني منها، بالإضافة إلى وجود أساليب أخرى أقل أهمية لمحدوديتها، كإعانات التصدير من أجل تخفيض أسعار الصادرات. أو كالأساليب التنظيمية المتمثلة في المعاهدات التجارية أو الاتحادات الجمركية أو المناطق الحرة وهي مجرد طرق من أجل تنظيم المعاملات الخارجية للدولة فحسب. والتقليل من القيود الموجودة بين الدول وإحداث تكامل اقتصادي بينها كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأساليب لا يمكن استعمالها إلا في البلدان ذات النظام الاقتصادي المقيد وليس الحر كنظام الحصص. بالإضافة إلى العوامة بوجود المدافعين على حرية التجارة الخارجية أين أصبحت هذه القيود غير مسموح بها.

كما أن الدولة تحاول استعمال الأساليب بالتدرج من البسيط وصولا إلى الأساليب المعقدة لتخفيض قيمة العملة الخارجية. وعموما تكون هذه الأساليب أكثر ناجحة في حالات الاختلال المؤقت، أما الاختلال الدائم فإنها تعتبر مجرد فرصة لربح الوقت من أجل بناء الهيكل الاقتصادي الذي يلزم وقتا طويلا. ولأن سياسة تغيير القيمة الخارجية للعملة الوطنية الأكثر فعالية ولمعرفة تفاصيل أكثر عن هذه السياسة، وجب التعرف على آلية سعر الصرف والطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تغيير.

¹ محمد خالد المريوي، العلاقات الاقتصادية الدولية الطبعة 7، منشورات مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق 1994-1995 ص 98

خلاصة الفصل :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما , بأنه عبارة عن تلخيص أو سجل من منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال الفترة زمنية معينة تقدر بسنة , ويوضح هذا الميزان في دولة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات من قبل الخارج , ومن ثم تحديد دائنة أو مديونية الدولة العالم الخارجي , ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات , العجز أو الفائض نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والمعاملات التلقائية المدينة .

الفصل الثاني : الإطار النظري

لأسعار النفط

تمهيد الفصل:

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لازال النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا مازاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى :

المبحث الأول :عموميات حول النفط

المبحث الثاني:أليات تحديد أسعار النفط

المبحث الأول:عموميات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لازال النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة،وهذا مازاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول:تعريف النفط وأنواعه

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على أصل النفط وأنواعه

الفرع الأول:تعريف النفط ونشأته

تميز القرن العشرين مكانة علمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية الاقتصادية العسكرية وغيرها.¹

أولاً:تعريف النفط:بالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية(Petroleum) وتتكون من جزئين(Petro) وتعني صخر و(lium) وتعني زيت، وتجمع جزئين نجد(Petroleum) يعني زيت الصخري، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما: الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لان مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها.²

كما يعرف النفط بأنه عبارة عن مخالطي معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدرو كاربونية وذات تركيبات جزيئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة ويحوي النفط الخام على بعض الشوائب وخاصة الكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء و الأملاح المعدنية ويحتوي كذلك على بعض المعادن وخاصة الفاناديوم والحديد والصدوديوم.³ يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكاربونية التي تكونت من بقايا حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار مسطحات مائية تتسم بضحالتها ودفئ مياهها. وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال لما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة

¹محمد أحمد الدوري، محاضرات الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983 ص 8

²ابراهيم طه عبد الوهاب محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2006 ص 22.

³مندور أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية 1990،ص151.

الأرضية دوراً في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزال الأكسجين والأزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نפט.¹

ويتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة ، ففي أولى مراحل تكوينه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكير وجين (Kerogen) وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين ، ويبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول الكير وجين إلى الإسفلت أزدئ أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجاً إن صح التعبير الذي يتحول بدوره إلى زيت ثقيل ثم زيت لتخفيف البرانيين(الشمعي)الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي ويتسبب النفط بعد تكوينه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بتا. ويتجمع في النطاقات المرصوفة بمصايد النفط بكميات كبيرة³.

وما سبق نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من هيدروكربونيه وله خصائص مختلفة ذات تركيبات جزئية متنوعة.

ثانياً: نشأته لقد وجد النفط سنة 1959 ولكن الإنسان لم يتمكن من معرفته حين إذن بشكل جيد سواء متعلق باهيته طبيعته أو خصائص كيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية، وهي فترة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذلك للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط وبشكل خاص كيفية تكوينه وتواجده. ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ عن الأسباب نפט إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشأة والأخر يؤكدن الأسباب اللاعضوية ، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكوين البترول².

1) النظرية العضوية: يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قاع البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الحيوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر حيث ترسبت تدريجياً في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر ، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي للتزيد نسبتها في الصخور الرسوبية

¹ _ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص8.

، رحمت أمال ، النفط والطاقة المستدامة ، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة بسكرة ديسمبر 2008، صص178-179²

عن 2% فإن هذا القدر يبدو ضئيلاً ولكنه يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ملا يقل عن 7 ملايين طن من البترول.¹

(2) **النظرية اللاعضوية:** وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي تتم بها

وبداية تلك النظريات تعود أوائل القرن التاسع عشر لنظرية العلم ماركس في عام 1965م.

إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلاً، أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء هذه النظرية في أصل تكوين البترول هو توصلها نظرياً ومختبرياً إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبترين والميثان وغيره من الأحواض.²

الفرع الثاني: أنواع النفط

النفط الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العلم إذ يختلف كل نوع عن الآخر باختلاف خصائصه واستخداماته.

- **أنواع النفط:** النفط له أنواع متعددة فالنفط الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره

المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العلم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص

الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتوائه على المواد الكبريتية .

فالنفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى أخرى، وحتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في

نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة. فالمنطقة الأوربية تحتوي على نفط مختلف على نفط القارة الإفريقية، والنفط

العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا فقد يكون نفطها بار فينيا وهو

النفط المحتوى على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارفينية. أو قد يكون نفطاً ناقتني وهو النفط المحتوى

على نسبة عالية من المركبات النافثينية . أو يكون من المواد الأسفيلية (العطرية. الأروماتية). هناك نفط خفيف. ثقيل

ومتوسط. وهناك نفط حسب درجة الكثافة النوعية (العالي والمنخفض) كما يوجد نفط وصاف الأخرى.³

¹- سالم عبد المحسن، اقتصاديات النفط الجامعية المفتوحة للنشر، ليبيا، 1999، ص43

²- امينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) جامعة قاصدي مرباح ، ورقة 2014، ص11-12

حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تحويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986/2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

³شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف 2008-2009، ص4-5.

الفرع الثالث: استخدامات النفط

يستخدم النفط في حالات عديدة منها:

1- الاستخدامات الطبية: يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إنجلترا وكندا، ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة.

2- الاستخدامات في الطب البيطري: يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور كالبط والإوز والدجاج لمنع إصابتها بالفطريات كما يستخدم في علاج الالتهابات ووقاية العشاب من السوس.

- الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية: تستعمل الزيوت المعدنية كموصل حراري وحيث انه عازل جديد التيار كهربائي ويعمل على إبعاد الماء والهواء ولذلك يستخدم كثيرا من المحولات الكهربائية للضغط العالي يمنع حدوث الأقواس الكهربائية والعشوائية.

- في الوقاية: نظراً لأن زيت النفط لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء ن مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حما من زيت النفط كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة كالسكاكين ووقايتها من الصدأ والأكسدة¹.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للنفط

إن تواجد النفط الطبيعي متعددة إشكاله وحالات وجوده كذلك من منطقة إلى أخرى كذلك من خلال خصائصه العامة التي تتمثل في:

الفرع الأول: أشكال مادة النفط:

إن مادة النفط تكون على أشكال أو صور مختلفة وهذه المادة أمالأن تكون على صورة سائلة ويطلق عليه البترول الخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر كما إنها مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة متوقفة ومحددة بنسبة الكربون في مادة البترول الخام فكلما زادت نسبة القدرات الكربونية أدت إلى نقله والعكس بالعكس. الحالة الثانية هي الحالة الغازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي ويتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان الإيثانالروبوان والنتروجين كثنائي أكسيد الكربون والكبريت بنسبة متفاوتة.

¹ سيد فتحي الخولي اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة، حوارزم العلمية، جدة المملكة العربية السعودية، 2014ص98.

إن كبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان ونسبة من 70% إلى 90%، ويمكن إسالته تحت ضغط عالي جداً ودرجة حرارة منخفضة أما غاز الربوبان فيمكن إسالته تحت ضغط متوسط ودرجة حرارة عالية¹.

الفرع الثاني: مميزات وخصائص السلعة النفطية

للنفط خصائص ومميزات تختلف عدة تختلف من دولة إلى أخرى سنحاول التطرق إلى أهمها

أولاً: مميزات النفط

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع بميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو كيفية استغلالها ومن أبرز هذه المميزات:

(1) **الميزة التكنولوجية الفنية:** وهي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجم عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقاً، وتجدد الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها².

(2) **الميزة الإنتاجية:** السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجها عموماً، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنياً وتكنولوجياً، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية لإنتاج³.

(3) **ميزة مرونته الحركية الإنتاجية:** يقصد به سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير⁴.

(4) **ميزة الاستعمال الواسع:** تتعد وتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، ومما يجعل هذه المادة مورداً حيويًا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات النفطية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة⁵.

¹ سيد فتحي الخولي، مرجع سابق، ص 110.

² حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2006، ص 86.

³ محمد الدوري، مرجع سابق، ص 4.

⁴ حمادي نعيمية، مرجع سابق، ص 5.

⁵ حمادي نعيمية، مرجع سابق، ص 5.

الفرع الثالث: خصائص النفط

للبتروك خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلة ذات أهمية كبيرة من هذه الخصائص التي تؤخذ بها معرفة نوعية البترول نذكر منها:¹

أ. **درجة الكثافة النوعية:** وتعتبر من أهم للدلالة على وجود البترول الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي Petroleum Institute American - APT وتعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة كثافة النوعية العالية وجودته، وبناءً على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاثة أنواع:

1/**النفط الخفيف:** وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي.....الخ. مثل النفط الجزائري والليبي والقطري.

2/**النفط المتوسط:** درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثل النفط السعودي والكويتي

ب. **نسبة الكبريت في النفط الخام:** تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج وعلى هذا الأساس يصنف النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

3/**النفط الثقيل:** درجة كثافته النوعية 28 درجة فما فوق ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت....) مثل البترول المصري والسوري.

إن الاختلاف في أسعار البترول لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة كثافته النوعية بحيث أنه كلما كانت درجة الكثافة النوعية مرتفعة تكون القيمة الشعرية له مرتفعة والعكس صحيح.

¹MOHAMED ELBICINE BENISSAP éléments pétrolière, les hydrocarbures présent et future, économique, Paris 1981 p 38.

المطلب الثالث: تكوين النفط ووحدات قياسه في الاقتصاد الحديث

يعتبر البترول من مصادر الطاقة غير المتجددة والتي يمكن نفاذها مع الاستخدام المستمر لها، فتكون البترول منذ نشأة الأرض ووجود الحياة عليها خلال ملايين السنين مازال مستمرا بالتكوين أيضا إلا أن معدل تكونه يعتبر بطيئا جدا مقارنة باستهلاكه ولهذا يعتبر من مصادر الطاقة غير المتجددة.

الفرع الأول: تكوين النفط

- : يتكون النفط من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين ويبقى النفط الذي قد يكون مختلطا بالماء داخل مسامات تلك الطبقات الرسوبية التي تحدث انكسارات بفعل حرارة القشرة الأرضية فيندفع تحت الضغط الواقع عليه. وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور المسامية بتراكم فيما يسمى بالمصيدة البترولية، ولا يمنعه من مواصلة الهجرة في تلك الحالة إلا ما يحاصره في المصيدة من طبقات صخرية غير مسامية، وتتكون المصيدة من تحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية أو لأسباب جيولوجية أخرى وإذ تقارب عدد المصايد الحاملة للنفط تقاربا يجعل منها وحدة منتجة سميت حقلا بتروليا¹.

الفرع الثاني: وحدات قياس البترول

يقاس البترول عادة على أساس الحجم والوزن كما يلي:²

أ. **الحجم**: يعتبر البرميل (Barrel) الذي يعادل 159 لترا، الوحدة أكثر استعمالا ويعرف بوحدة القياس الأمريكية.

وحدة قياس المتر مكعب وتعادل 628 برميل ويستخدم هذا المعيار في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية.

ب. **الوزن**: يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس وتميز بين:

-الطن الطويل يعادل 1006 كغ

-الطن المتري يعادل 999 كغ

-الطن القصير يعادل 906 كغ

¹كمال بكري، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية بيروت 1986 ص 167 168

²كمال بكري، مرجع سابق ص 167 168

الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط كونه مصدر للطاقة، ليس فقط كونه مصدر للطاقة، بل يتعدى ذلك كونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية وللطاقة وسيلة إستراتيجية لها مكانتها الاقتصادية ، بل يتعدى ذلك كونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية وأهميته تنعكس في الجوانب التالية:¹

- **1 أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي:** تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ألدمانوفرانكل عاملاً حديثاً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل وأرس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمعات المعاصرة للبتروال أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معياراً للتقدم الاقتصادي.

أ. **البتروال كمصدر للإيرادات المالية:** تتضح أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال إنتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وتمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية وذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلاً ويساهم البتروال في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جداً خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية ولقد شكلت نسبة مساهمة البتروال في الدخل الوطني لمجموع الدول لسنة 2005 نسبة قدرت ب8,38، أي ما يعادل 6,413 مليار دولار.

ب. **البتروال كمصدر للطاقة:** بما أن الطاقة مصدر العملية الإنتاجية، والنفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث وقد اكتسب هذه الميزة نظراً للمزايا العديدة التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن البتروال أكثر من أي مصدر طاقتي آخر.
- تكاليف إنتاجه أقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الطاقية الأخرى.
- البتروال مصدر العديد من المنتجات الأخرى (المشتقات البترولية).

ت. **البتروال كمادة أولية أساسية في الصناعة:** يكرس ثلث البتروال المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البتروال.

¹قويدري قوشيح وبجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البتروال على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجيستر، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة لشف، 2009، ص 34.

ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع حيث تحتل مكانة لها الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية كالصناعات البتروكيميائية (كالأسمدة، صناعة المطاط، النسيج الصناعي، المستحضرات الطبية.....) التي يزيد عددها باستمرار.

ث. النفط كأهم سلة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومنتجاته سلة تجارية دولية لها قيمة مثالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من الدول النامية ومنه تباع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً كبيرة ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كريح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات وتزداد أهميته خصوصاً للدول المنتجة التي تعتبر صادراتها النفطية الخام المصدر الرئيسي في ميزان مدفوعاتها ومن هذه البلدان من يعتمد تبادله التجاري اعتماداً كلياً على النفط¹.

2أهمية النفط على الصعيد السياسي

إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أن أصبح محورياً في السياسة الدولية بعد إن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة. حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إن البترول سنة 1924 عند إنتاج اللجنة الفدرالية للبترول إن تفوق الأمم يمكن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته. ويعتقد ساسة الولايات المتحدة الأمريكية إن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب إن يبنى على أساسه السلام. ولا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفطية. فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية كما حدث مع الدول العربية في حرب 1973. والأمم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء. وعليه فإن النفط بات يشكل عاملاً مؤثراً في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا

3أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي:

¹قويدري قویشح بوجمة، مرجع سابق ص35.

إن للبتروك أهمية كبيرة على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية:¹

- أ. أهمية النفط للمواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث. وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات والطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين والمازوت والديزل،
- ب. دور البترول في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البتروك من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، فعلى الرغم من كون الصناعة البتروك كثيفة التكنولوجيا إلى أنها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.
- ت. دور الشركات البتروك في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات البتروك دورا هاما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية والثقافية والتربوية كبناء المدارس مثلا... الخ

المبحث الثاني: آليات تحديد الأسعار النفطية

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعلات بين قوة العرض والطلب على هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية للتوصل إلى سعر محدد تساوي عنده الكميات المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

المطلب الأول: مفاهيم أسعار النفط

الفرع الأول: تعريف أسعار النفط

يعرف سعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البتروك خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.²

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط:

إن كل مصطلح سعري بتروك يعبر عن معنى معين مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البتروك في السوق البتروك ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة من قبل شركة "ستانرادأويل"

¹قويدري قويدري بوجمعة المرجع سابق، ص 5.

²غابوش ليني، أثر تقلبات أسعار البترول الإقتان العام، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2013) مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة العرب بن مهدي أم البواقي 2015، ص 31.

السعر المحقق: وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها لطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري.

سعر الإشارة: هو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من بلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في عام 1965.

سعر التكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذا هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية بحصولها على برميل من البترول الخام وفي نفس الوقت تمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

السعر الفوري أو الآتي: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا وفوريا في السوق البترولية الحرة وهو مجسد لقيمة السلة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول.

المطلب الثاني: أسس تسعير المنتجات النفطية

الفرع الأول: أسس تسعير المنتجات النفطية: يتوقف حجم الإيرادات المتأتية عن بيع المشتقات داخل البلد على عوامل عديدة أهمها سياسة الدولة اتجاه تحديد أسعارها حيث تتباين أسعار المشتقات البترولية من بلد لآخر فالبلدان المنتجة للنفط تختلف سياسات تسعير منتجاتها عن الدول المستوردة للبترول و مشتقاته (أي التي لا تتوفر لديها فرص إنتاجه من أراضيها) ويسحب هذا الاختلاف في الأسعار حتى بين الدولة المنتجة له حيث يتوقف التسعير على مدى الدعم الذي تقدمه الدولة اتجاه مواطنيها وتأثيرا على الضغوط الخارجية كصندوق النقد الدولي وناي باريس وغيرها ممن يفرض قيودا وشروطا ثقيلة على حجم الدعم الذي تقدمه الدول على السلع المختلفة لمواطنيها، لذلك نلاحظ ان قرارات التسعير لهذه المنتجات كثيرا ما تكون سياسة أكثر منها اقتصاديا، وعليه من الصعب الوقوف على تثبيت أسعار معينة لتلك المنتجات لو اعتمد العامل السياسي فتحديدها، أما فحالة تغيب العامل الاقتصادي أو المحاسبي اللذان يعتمدان التكلفة أساسا في قرارات التسعير فيمكن توضيح ذلك بالفقرات التالية :

ما المقصود بعبارة " المشتقات النفطية "

تستخدم هذه العبارة لتمييز البترول الخام وهو حالته الطبيعية عند استخراجها عن المشتقات التي تستخرج منه بعد تكريره. لذلك فإن العبارة ترمز إلى منتجات مرحلة ما بعد التكرير وتتضمن عملية التكرير التسخين التقطير وفصل الغازات إضافة إلى عمليات أخرى ونظرا لوجود أنواع عديدة من البترول الخام من حيث درجة الكثافة، فإن نوعية المشتقات وكميتها تختلف من بترول لآخر كما أن لاختلاف كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية فإن برميل البترول غالبا ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بمقدود عشرة لترات تقريبا نتيجة إضافة كثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تساعد في عمليات التكرير وتعتبر قرارات التسعير بشكل عام من أصعب و أهم القرارات التي تتخذها الإدارة و ذلك لتأثير عوامل خارجية و داخلية على هذه القرارات مما يجعل منها عملية معقدة تؤثر بشكل مباشر على حجم المبيعات و الربحية التي تهدف إليها الإدارة ومن ثم تقرير مدى استمراري في النشاط وقد تختلف قرارات التسعير من بلد إلى آخر أي من بلد منتج للبترول الخام لآخر مستورد له و كذلك بين البلدان المنتجة أيضا.¹

الفرع الثاني:مخاطر تقلبات أسعار النفط وانخفاض المرودية:

اعتماد الدولة على أرباح الصادرات النفطية.

ديون يترتب عنها بالضرورة تذبذب في المدخل من العملة الصعبة والتي تستعمل في إنتاج المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي إضافة إلى اللوازم من وسائل و عوامل الإنتاج, هذا التذبذب قد يرجع في حد ذاته إلى الأسعار أين يتولد عليه مخاطر كبيرة تؤثر سلبا على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من البترول وبتحليل سعر البترول الخام نجد أنه أمر في غاية التعقيد لكونه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على البترول وموقف دول منظمة الأوبك واحتياجات التنمية في البلدان البترولية إضافة إلى التضخم العالمي و أسعار الطاقة البديلة للبترول² .

¹عبد الخالق مالك الراوي، محاسبة النفط والغاز. دارالجزوري العلمية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى الأردن 2011،ص311-312

²نبيل سمير.التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا. دار المذهل اللبناني. بيروت-لبنان. الطبعة الأولى 2007.ص8.

خلاصة الفصل :

يعتبر النفط من أهم الثروات الطبيعية التي تمتلكها عدة من دول العالم ,وقد شكل اكتشافه لأول مرة منعطفًا وتحول كبيرًا في اقتصاديات الدول التي أكتشف فيها .حيث حدثت طفرة اقتصادية وتغيرت الأنماط الاستهلاكية وأخذت الحيات بكل مظاهرها وجوانبها شكلا آخر يتسم بالرفاهية بسبب عائدات البترول ومدخله التي ساهمت في زيادة الدخل القومي للبلدان النفطية لذلك فان السعر الأمثل للبترول يضمن إيرادات مالية مستقرة ,استمرار الطلب المستقبلي على النفط ,السياسي والاجتماعي في الدول المنتجة والمستهلكة لذلك فالأسعار المنخفضة ضياع للثروة الوطنية ,ولا تحقق استقرار في الإيرادات حيث إن الإيرادات ستخف مع انخفاض الأسعار , وسينخفض الاستثمار في الصناعة ومع ذلك كانت ولا تزال الأسعار النفطية تشهد تذبذبات عديدة عبر السنوات.

الفصل الثالث :دراسة قياسية لأثر تغير
أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال
الفترة 1986-2017

تمهيد الفصل :

شهدت الفترة 1986-2017 عدة تغيرات في أسعار النفط وهذا ما أثر على بعض المتغيرات رصيد الميزانية من خلال هذا الفصل على تقييم تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك إبراز أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات وذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين , حيث سيعرض في المبحث الأول على تطور ميزان لمدفوعات وأسعار النفط خلال فترة الدراسة , وتم تخصيص المبحث الثاني في دراسة قياسية لأثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الأول: تطور ميزان المدفوعات وأسعار النفط خلال الفترة (1986-2017)

في هذا المبحث نتحدث على تطور ميزان مدفوعات وأسعار النفط خلال فترة الدراسة، وتم تخصيص المبحث الثاني من دراسة قياسية لأثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.

المطلب الأول: تطور وضعية ميزان المدفوعات

فرع الأول_ تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الثمانينات

جدول رقم (3_1) يبين وضعية ميزان المدفوعات خلال الثمانينات

تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده

البيان	1986	1987	1988	1989
الميزان الكلي	1498-	352-	960-	773-
صافي السهو والخطأ	142	803-	336	448-
ميزان الحساب الجاري	2230-	141	2040-	1080-
ميزان السلع والخدمات والدخل	2994-	376-	-2430	-1621
السلع	185	2413	945	1162
الصادرات السلعية	8064	9029	7621	3954
الواردات السلعية	-7879	-6616	-6676	-8372
النقل	255	266	229	235
السفر	104	100	85	64
خدمات أخرى	-787	-532	-377	-353
النقل	-572	-320	-388	-361
السفر	-440	-239	-294	-212
خدمات أخرى	190	199	157	197
الدخل الصافي	1693-	-1898	-2499	-2048
مدعوات (مدين)	-1865	-2008	-2570	-2159
التحويلات الجارية الصافية	764	517	390	541

المصدر: الموقع: WWW.BANK-OF ALGERIA.DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك عجز في معظم حسابات ميزان المدفوعات هذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أي أن النصف الثاني من الثمانينيات تميز بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما: السبب الأول يتعلق بالميزان التجاري، حيث عرفت الجزائر عام 1986 تدهور كبيرا في المعدلات التبادل بسبب انخفاض في أسعار البترول، وارتفاع حجم الواردات، أما السبب الثاني إلى ارتفاع في خدمة الديون الخارجية للبلاد وبانخفاض مدا خيل الصادرات سمة 1986 جراء انخفاض أسعار البترول التي هوت من أزيد 57 دولار سنة 1989 ثم يعود العجز مرة أخرى خلال سنتي 1988_1989 ورجع ارتفاع رصيد ميزان رؤوس الأموال إلى حجم الديون قصيرة المدى والتي من شأنها أن تزيد في رصيد حساب رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات الجزائر.¹

أما بالنسبة لميزان رؤوس الأموال، فقد كان من الضروري أن يساهم في تغطية العجز الحاصل في ميزان التجاري وهذا يعني أن حساب رأس المال قد لعب دورا هاما في تمويل عجز الحساب الجاري من خلال تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي تتمثل أساسا في القروض طويلة الأجل أما فيما يخص تطور الاحتياطات فيمكن القول أن الجزائر كانت محزونا خلال الفترة السابقة لتستعمله بداية من أزمة 1986،²

الفرع الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات

جدول رقم (3_2) يبين وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات:

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
م. العمليات ج	1,35	2,39	1,3	0,8	-1,8	-2,2	1,2	3,45	1,12-	0,02
م. تجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	-0,3	0,2	4,1	5,69	1,28	3,36
صادرات	12,88	12,44	11,1	10,41	8,89	10,25	13,2	13,82	10,15	12,36
محروقات	12,35	11,97	11	9,9	8,6	9,7	12,6	13,18	9,77	11,91
أخرى	0,53	0,47	0,5	0,6	0,3	0,5	0,6	64	0,38	0,41
الواردات	-9,77	-7,77	-8,3	-0,8	-9,2	-10,1	-9,12	-8,13	-8,87	-8,96
ص. الخدمات	8,2	-1,35	-1,1	-1	-1,2	-1,3	-1,4	-1,08	-1,5	-1,84
دائن	0,51	0,42	0,6	6	0,7	0,7	0,8	1,07	0,74	0,72
مدين	-1,71	-1,77	-1,8	-1,6	-1,9	-2	-2,2	-2,15	-2,24	-2,59
ص. الدخل	-2,9	-2,21	-2,2	-1,8	-1,7	-2,2	-2,4	-2,22	-2	-2,29
دائن	0,07	0,07	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,26	0,37	0,29
مدين	-	-	-	-	-1,84	-2,31	-2,56	-2,47	-2,37	-2,51

¹ - رحومني سيد أحمد، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1979_2007، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي

تمنراست، 2010، ص 339

² - رحومني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 339

-	-1,95	-2,11	-2,6	-1,3	-1,8	-1,9	-2,4	-2,29	-2,16	مدفوعات فوائد
0,79	1,09	1,6	0,9	1,1	1,4	1,1	1,4	1,29	1,53	ص.تحويلات
-2,4	-0,66	-2,29	-3,3	-4,1	-2,5	-0,8	-1,1	-1,89	-1,57	م.رأس مال
0,76	0,47	0,26	0,3	0	0	0	0	-0,08	-0,04	استثمار مباشر
-1,97	-1,35	-2,51	-3,4	-3,9	-2,4	-0,3	0,1	-1,23	-0,44	رأس مال
1,08	1,83	1,69	1,8	3,2	4,7	6,5	0,9	6	6,29	السحب
-0,04	-3,16	-4,2	-5,2	-7,1	7,1	-6,9	-6,8	-7,22	-0,73	السداد
0,08	0,13	0,8	0,94	0,6	0,44	-	-	-	-	م.مدفوعات

المصدر : بنك الجزائر متوفر على الموقع WWW : BANK-OF ALGERIA .DZ

انطلاقاً من سلسلة المدفوعات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ:

1 على المستوى الميزان التجاري التجاري :

الميزان التجاري عرف رصيда موجبا في كل السنوات عدا سنة 1994 عرفا رصيда سالباً

الفترة 90_94: في هذي الفترة عرف تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية , حيث تراجعت الإيرادات البترولية نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول مع استقرار في الصادرات تأثر على قيمة الواردات التي تراجعها ما بين 1990_1993 ثم ارتفعت سنة 1994 الى 9,2 دولار .

وفي ظل هذه الأوضاع خافضة الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزاً في وصول إلى 0,3 مليار دولار.

بالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نمواً محسوساً نتيجة الهيكلة الاقتصادية وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقعة على أسعار البترول ونظراً لتراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار وعرفت هذه الفترة ترجحاً في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري مما أدى إلى تراجع الطلب عليها . وعزز الاتجاه نحو هذا الحفاظ وكان اهذى الظروف أثر ايجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0,2 مليار دولار سنة 1995 الى 5,59 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيда سنة 1998 متأثراً بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها الى 1,28 مليار دولار و ليرتفع مرة أخرى إلى 3,36 مليار دولار سنة 1999

على مستوى صافي الخدمات والدخل العوامل ومدفوعات العوامل:

سجلت خدمات غير العوامل وضعاً شبه مستقل تراوح ما بين (-1) و (1,84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس إن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها وهذا يؤثر الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية مع الخارج في حين إن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع مليار في أفضل الأحوال باستثناء 1998 اضعف تحويل المدفوعات فوائدها على القروض وصلت إلى 2.4 مليار دولار 1992 ليعرف تراجعاً في نتيجة عملية إعادة الجدولة السنوات 1993, 1994, 1995, لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع ليمتص الجهد المحلي للإنتاج وثمار التصدير

على مستوى ميزان حساب رأس المال,¹

عرف ميزان حساب رأس المال تدهوراً من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي 1992 و 1993, ليدخل مرحلة التناقص سنتي 1994_1995 ليعرف نوعاً من التحسن السلبي في السنوات اللاحقة ويعزي هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية الخارج حيث قدر ب 0,8 مليار دولار ما بين 1995_1996 و 1,01 مليار ما بين 1996_1997 لتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1,63 مليار دولار

على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية:

لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديداً كبيراً في الاقتصاد الجزائري إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات, هذا ما يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بالاقتصاد الجزائري والنتائج عن الضغط المديونية الخارجية تراجع الصادرات في السنوات اللاحقة, إلى أنه يعد جدول الدين الجزائري وبدأ من سنة 1996 بدأ بتحسين محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجها سنة 1997, إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريبا, إلى إن تدهور أسعار البترول سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بانخفاض بنسبة 15 بالمائة حيث تم استخدامها لمواجهة التزامات الخارجية للجزائر. يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاث عوامل رئيسية: حجم المداخل من الصادرات البترولية, مستوى خدمات الدين الخارجي السنوي والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات, وللإشارة في الختام الميزان الكلي عرف وضعياً مستقراً انتقل من الفائض إلى العجز إلى

____رحموني السد أحمد, تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1979_2007, مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, المركز

¹الجامعي تمناست, 2010ص339

إن أسوء سنتين في هذه الفترة كانت 1994_1995 اين بلغ العجز التوالي 66,44مليار دولار أمريكي وهي السنوات التي انخفض فيه السعر البرميل من البترول بشكل حاد.¹

الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات وأرصده من سنة 2000_2017

_جدول رقم(3_3)يبين تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده من سنة 2000_2010

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
ميزان العمليات الجارية	12,16	0,41	30,54	30,45	28,95	21,18	11,12	8,84	4,36	7,01	8,93
الميزان التجاري	18,16	7,78	40,07	34,24	34,06	26,47	14,27	11,14	6,7	9,61	12,3
محروقات	56,12	44,41	77,19	59,61	53,61	45,59	31,55	38,99	18,11	18,5	21,06
الواردات	-38,9	-37,4	37,99	-26,35	-	-	-	-	-	-9,5	-9,35
صافي الخدمات غير العوامل	-8,33	-8,69	-7,59	-4,09	-3,2	-2,27	-2,1	-1,35	-1,18	-1,5	-7,01
دائن	3,57	2,99	3,49	2,24	2,58	2,51	1,85	1,57	1,3	0,91	0,91
مدين	-11,1	11,68	-11,8	-6,93	-4,78	-4,78	-3,86	-2,98	-2,48	-2,4	-2,36
صافي دخل العوامل	-0,36	-1,31	-1,34	-1,82	-4,47	-5,08	-3,6	-2,7	-2,23	-1,7	-2,71
صافي الفوائد		-0,11	-0,17	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	-1,18	-	-	-
صافي التحويلات	2,65	2,63	2,78	2,22	1,61	2,06	2,64	1,75	1,07	0,76	0,79
ميزان حساب راس المال	3,42	3,45	2,54	-0,99	11,22	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	-0,9	-1,36
الاستثمار المباشر	3,47	2,54	2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	0,42
رأس المال	0,44	1,3	-0,43	-0,77	11,89	-3,06	-2,23	-1,99	-1,32	-2	-1,96
التغير في الاحتياطات الإجمالية	-15,3	-2,28	36,53	-28,27	17,73	16,31	-8,88	7,023	-3,39	-6,1	-7,51
الاحتياطات غي الذهب	HJ	147,2	143,1	110,18	77,78	56,18	43,11	32,96	23,11	18	11,9

¹ _ جملة حوزي, ميزان المدفوع الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. مرجع سابق,ص23

أما المدة المتبقية من سنة (2011-2017) تم توضيح تطور وضعية ميزان المدفوعات و أرصدته فيها الجدول التالي.

جدول رقم (3_4) تطور وضعية ميزان المدفوعات أرصدته من سنة 2011-2017

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	25,961	20,167	9,384	0,59	-18,08	-18,9	-22,5
صادرات	72,88	71,736	64,376	60,04	34,57	30,33	38,66
محروقات	71,661	70,583	63,327	58,34	33,08	30,01	25,05
واردات	-46,926	-51,569	-54,993	-59,44	-52,65	-49,6	-44,4
دائن	3,745	3,822	3,914	3,54	3,48	3,44	3,04
مدين	-6,492	-7,639	-8,062	-8,05	-6,63	-5,75	-7,56
مدفوعات الفوائد	-0,241	-0,134	-0,067	-0,04	-0,12	-0,05	-0,04
تحويلات صافية	2,649	3,163	2,786	3,3	-27	-25	-20
حساب رأس المال	_	-0,009	_	0	0	0	0
الاستثمار المباشر	2,045	1,541	1,691	1,47	-0,69	-0,33	-0,02

المصدر: بنك الجزائري, المديرية العامة للجمارك متوفر على الموقع WWW .DOUANE.GOV.DZ

انطلاقا من سلسلة المدفوعات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ:

خلال السنوات من 2000-2010 تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي تم استمرار تراكم احتياطات الصرف مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أما الصدمات الخارجية نلاحظ من بيانات الجدول (2) تحسن مستمر لوضعيات ميزات المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى تحسن في أسعار البترول، الذي أنجز عند ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008.

وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تتم في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في رأس المال المستوى القياسي , فان ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار , وبارتفاع قدره 4,7, كما تواصل الفائض وانتقل من 29,55 مليار دولار, سنة 2007 الى 36,99 مليار دولار.

إما من سنة 2010-2013 يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري إمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات , كما يشهد ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني و الثالث باستمرار المنحني التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعرا لبرميل إلى 62,3 دولار) والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان مدفوعات الخارجية في 2011 (112,94 دولار للبرميل) وفي سنة 2012 (111,05 دولار للبرميل) سجلت سنة 2013 فائضا طفيف في الميزان الجاري الخارجي لمتوسط قدره 109,55 دولار . تقلب متوسط السعر الشهري للبتروول خلال سنة 2013 بين 101,45 و 115,79 دولار للبرميل بعد ارتفاع الثلاثي الأول من سنة 2013 (112,51 دولار للبرميل) مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2012 (110,24 دولار للبرميل), عرف متوسط سعر الثلاثي للبتروول الخام انخفاض خلال الثلاثي الثاني من 2013 ليصل الى 104,40 دولار للبرميل (7,21- بالمائة), تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 10,27 بالمائة خلال السنة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012, حيث 63,33 مليار دولار في 2013 (70,58 مليار دولار في 2012), بمبلغ سداسي في انخفاض من 32,27 الى 31,06 مليار دولار , هذا وتأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر من ما أُثر. بأسعارها

بالفعل تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 17,2 بالمائة خلال ثلاثي الثاني من سنة 2013 (14,61 مليار دولار مقابل 17,66 مليار دولار في الثلاثي الأول في حين لم تقلص أسعارها , خلال نفس الفترة , إلا بواقع 7,2 بالمائة متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند 14,60 مليار دولار رغم ارتفاع الأسعار ب 5,9 بالمائة خلال نفس الفترة , بعد ذلك ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16,64 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013, إي تزايد في القيمة قدره 12,7 بينما استقره الأسعار بين الثلاثي الثالث والرابع عند 110,6 دولار للبرميل

إما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات , قد سجلت استقرار عند 1,1 مليار دولار في 2013 مقارنة بمستوى المسجل في 2012 و 2011, مؤكدة الضعف الهيكلي في ظلها يتميز تميل تصاعدي للوتيرة السنوية للواردات من السلع .

سجلت واردات السلع ارتفاع قدره 6,8 بالمئة خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012, بالغة 55,06 مليار دولار مقابل 51,57 مليار دولار خلال السنة السابقة . إن هذا المستوى من الواردات غير قابلة للاستمرار, وذلك بالنظر إلى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة , إن مستوى هكذا من الواردات بعد المستويات المرتفعة المسجلة في 2011 و 2012 يتناقض الهدف المرتقب الإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لموجهة الصدمة الخارجية على وجه الخصوص , عن طريق تعزيز تدابير المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية , تشير المعطيات الثلاثية إلى منحني تصاعدي للواردات خلال السداسي الأول لسنة 2013 تراجعاً في الواردات لتصل إلى 12,47 مليار دولار (15,09 مليار دولار في الثلاثي الثاني مقابل 14,21 مليار دولار ثلاثي أول), لتبلغ بعد ذلك 13,30 مليار دولار بموجب ثلاثي رابع , مؤكدة تقلص واردات السلع خلال السداسي الثاني تحت تأثير تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة ومواد التجهيز.¹

خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (0,18- مليار دولار) متأثراً أساساً بتقلص صادرات المحروقات مع بقاءه مسجلاً فائضاً يوجب السداسي الأول لسنة 2013 (3,67 مليار دولار) بعد ذلك أعيد تشكيل الفائض التجاري (2,31 مليار دولار) خلال الثلاثي الثالث نتيجة للتقلص الذي عرفته الواردات من السلع خلال هذا الثلاثي , مما يشير إلى اتجاه الموازي المدعم باستقرار صادرات المحروقات . عرف الفائض التجاري خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 تحسناً (3,41 مليار دولار) لتبلغ 9,32 مليار دولار بموجب كل سنة مقابل 20,17 مليار دولار و (25,96 مليار دولار سنة 2011).

وهذا يعكس هشاشة الميزان التجاري إما الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلص من حيث الحجم بظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف السداسي الثاني من 2013 انخفاضا, وهو اتجاه موازي إذ يقل مستوى واردات السلع حتى من ذلك المسجل للسداسي الثاني من 2012.

¹ _ قطاف لوجيزة .مرجع سابق ,ص 64

إما فيما يتعلق بواردات الخدمات خارج العوامل التي استقرت بمبلغ في حدود 5مليار دولار خلال سنة 2013، فقد عرفت تراجعاً طفيفاً مقارنة بستة 2012. وساهم هذا الاتجاه في التقلص الطفيف في عجز بند خدمات خارج دخل العوامل الذي بلغ 6,82مليار في 2013 مقابل 7,00مليار في 2012 تحت أثر انخفاض التحويلات الصافية، التي بلغت 2,78مليار مقابل 3,16مليار دولار في 2012 ، والتي مثلت ادعاء تراخيا أثر التوسيع الطفيف العجز بند خدمات العوامل (4,51-مليار دولار) في ظرف تميز بلاحتفاض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي () بمستوى منعدم تقريبا بمعدله التوجيهي منذ ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية اقفل الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية سنة 2013 بفائض قدره 0,83مليار دولار ، بعدما سجل خلال 9 أشهر الأول من السنة عجزاً قدره 0,85مليار دولار . يقل أداء ميزان المدفوعات الخارجية في الثلاثي الرابع ادعاء معتبرا بحيث سمح الفائض المسجل (1,69مليار دولار) ،

بالنظر إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض الواردات لسداسي الثاني لسنة 2013 فإن التآكل بالفائض الحساب الجاري يستدعي النظر من القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم إضافة، لذلك يبدو إن مجهودان تشجيع صادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل آثار المروجة ، رغم التدابير المتخذة من قبل مجلس النقد والقرض والبنك الجزائر في 2011 وإنما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات على وجه الخصوص إن حصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايداً قويا بين 2010 (14,5 بالمئة) و 2013 (19,1 بالمئة) ، على الرغم من التحسن النسبي في بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي) إلى 1,96مليار دولار في وضعية عجز لبند صافي رؤوس الأموال الرسمية ،

يساهم التيسر الحذر للاحتياطات رسمياً للصرف للبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على مدى المتوسط ، في ظروف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار ولا بقاءها قريبة من مستواها التوازني الأساسي¹ ،

¹ _ العربي سوارك ، مرجع سابق ص 60

المطلب الثاني: التطور لأسعار النفط للفترة الممتدة من 1986-2017

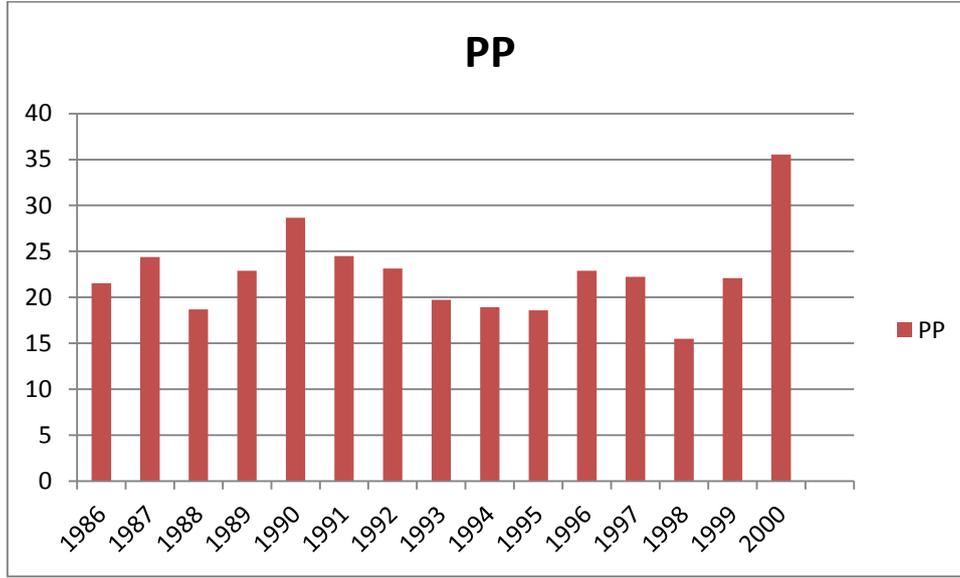
أدت التذبذبات المستمرة لأسعار النفط إلى عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام وبالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة والتي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية.

الفرع الأول: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986:

في عام 1986 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عالي إلى أن التزايد المعروض البترولي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار بترولها بدأ من عام 1987 بمقدار 24 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر البترول ليصبح عند المستوى 17,5 دولار سنة 1988 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر برميل البترول الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للبترول خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة العالمية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات البترول الكبرى¹

¹ ميهوب مسعود، مرجع نفسه، ص30

شكل رقم (01_03) تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000)



المصدر: الموقع www.opec.org

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للبتترول ، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982-1985) كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982-1986) حيث بلغت 134 مليار دولار ، وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظراً لانخفاض الكبير في أسعار البترول حيث زادت من استهلاكها النفط،¹

ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة البترولية العكسية سنة 1986 مكابلي:

- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي ، ووجد سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم ، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم.

¹ مروة سمية. أثر تطور أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر. دراسة أطروحة دكتوراه. تخصص مالية دولية جامعة تلمسان 2015، ص 18-19

-المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك. إن ظهور دول جديدة منتجة للبتروول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشحيم الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط ، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي .

-انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة عقب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 م تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض البترول بمصادر طاقة بديلة كالقحم فحتى كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك البترول من 41% سنة 1979م إلى 30% سنة 1985م في مقابل ذلك ارتفع استهلاك القحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985. ¹ وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987م أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات كما انخفض الناتج الإجمالي

وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987م أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات كما الحقيقي للدول العربية مجتمعة بحوالي 14% عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر ب 11,6 مليار سنة 1986 وتفاقت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدت اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة (1987-1989) تراوح السعر من خلالها ما بين 14,2 و 17,7 دولار للبرميل وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليلبغ 21 مليار للبرميل ثم 22,3 دولار للبرميل سبب زيادة الطلب على البترول تحسبا لحرب الخليج "الكويت العراقية" ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991 و بقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16,6 دولا للبرميل خلال فترة (1991-1995). ²

الفرع الثاني: الأزمة النفطية سنة 1998: في سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب أما من ناحية العرض البترولي فقد ارتفعت الإمدادات

¹ -مروى سمية، المرجع نفسه.ص 18-19

² -مروى سمية، مرجع سابق ص 10 ص 11

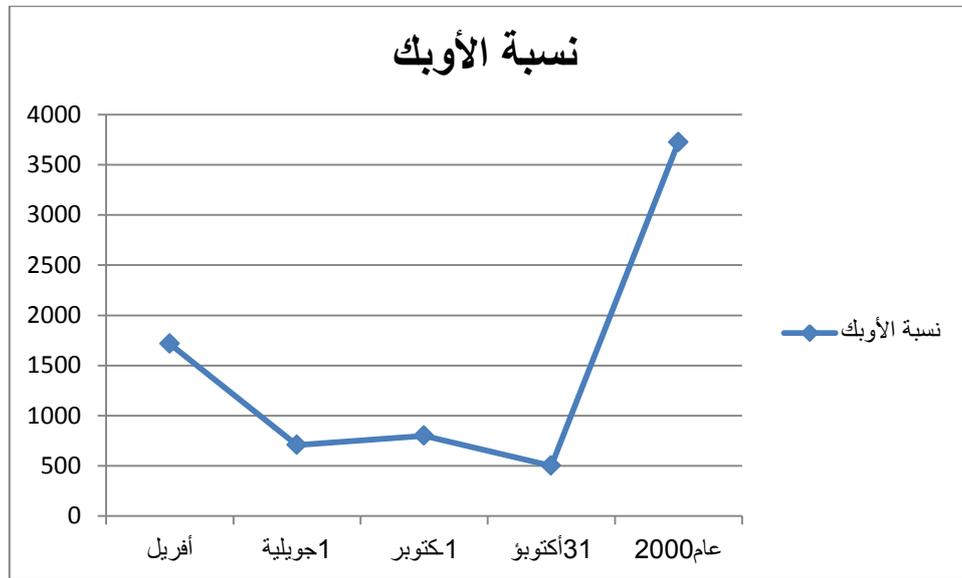
البتروولية لدول الأوبك من 25 مليون برميل إلى 27,5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونان البتروولية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق البترول فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل .

وأثرت أزمة البترول عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للبترول بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة حتى 3,4% سنة 1997 إلى 1,8 سنة 1998 وفي بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17,5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك و دول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27,6 للبرميل.¹

الفرع الثالث: تطور أسعار النفط خلال فترة (2000-2017)

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق سنة 2000 وذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة والشكل التالي يوضح الزيادات الأرباح سنة 2000 التي أقرتها الأوبك.

الشكل رقم (03-02) الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000 .



المصدر لمنظمة الأوبك لسنة 2000 متوفر على الموقع www.opec.org

¹ - مروى سمية، مرجع سابق ص 20 ص 21

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23,1 دولار للبرميل لينخفض ب 5,3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وشهدت السوق البترولية سنة 2002 العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24,3 دولار للبرميل وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:

* الخوف من حدوث نقص في الإمدادات البترولية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط

* استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002

* الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها البترولية.¹

* برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية

وفي عام 2004 شهد ثورة في أسعار البترول إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004

وقد شهدت سنة 2004 عدت أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها :

أ/ الاضطرابات السياسية في نيجيريا و استهداف عمال البترول كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.²

ب/ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8,3 دولار للبرميل

ج/ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق

د/ إعصار إيفا في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء بارد.

هـ/ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، الصين، الهند، دول جنوب شرق آسيا وغيرها.³

–جمعة رمضان ، تطورات استعمار النفط وتأثيرها على الواردات، دراسة حالة الجزائر ، 1970-2004، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 2007،ص57

² _ مروى سمية / مرجع سابق،ص23.

³ _ ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005، ص17-19

و/ ارتفاع نشاط مضاربات على البترول نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة وقد لعب عامل الضاربة في الأسواق المحلية دورا فعلا في ارتفاع الأسعار. واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 57,9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 تخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة وفي سنة 2005 بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي نسبة 4,4 % ووصل إجمالي الطلب العالمي على البترول إلى 83,3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 5,5% مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84,3 مليون للبرميل يوميا وبهذا الصدد شكلت ظهرت ارتفاع الأسعار و تذبذبا فرصة للمضاربين في سوق البورصة كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من البترول لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية وزيادة درجة تذبذبا وقد بلغت أسعار البترول سنة 2006 أرقاما غير مسبوقه تخطت عتبت 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفف إلى 53,37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006

وقد تبين مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لعام 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات و أعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى الإنتاج الروسي إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على البترول خلال هذه السنة وشهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 , كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون للبرميل يوميا ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوى السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأ الانهيارات المتلاحقة في سوق المال وحصر المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسعار لأسعار البترول واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35,4% مقارنة بعام 2008 ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار البترول خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول الخام وتؤدي إلى تذبذبا وأهم هذه العوامل تتمثل في:

1-المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائل والسريعة

2/الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للبترو: ذلك أن حدوث مثل الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للبترو

3/الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم من الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت البترولية القائمة هناك مما يؤثر على عرض البترو الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية

4/الطلب على البترو: ذلك أن التغيير في الطلب في المعدلات تفوق التغيير في العرض أو ضعف نمو المعروض البترولي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق البترولية

وفي سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107,46 دولار للبرميل وعرفت أسعار البترو ارتفاع طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109,45 دولار سنة 2012 ويظل سعر البترو متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية و مؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط,شمال إفريقيا,وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار

أما في عام 2013 فقد تميزت أسعار البترو بحالة من الاستقرار النسبي رغم انخفاضها و لأول مرة منذ سنة 2009 وإن كان بدرجة متواضعة حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك ضمن نطاق محدد ما بين حوالي 101 و 109 دولار للبرميل خلال¹ خلال معظم أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي للسنة للسلة 105,9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا ب 36 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض نسبته 3% بالمقارنة مع سنة 2012 وشهد النصف الأول من العام درجة أعلى نسبيا من التقلبات السحرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة الأوبك ما بين حوالي 101 و 113 دولار للبرميل بالمقارنة مع النصف الثاني مع العام الذي تراوحت خلاله الأسعار ما بين حوالي 105

و 109 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام مرتفعا بواقع 22 دولار للبرميل¹ ما يعادل حوالي

¹ -ضياء مجيد الموسوي ، مرج سابق ، ص 19-20.

2% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق لينخفض خلال الربع الثاني إلى 1009 دولار للبرميل ما يعادل 7,9% بالمقارنة مع الربع الأول من العام ثم ارتفع السعر خلال الربع الثالث ليصل إلى 106,5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع من العام

إما فيما يتعلق بالمعدلات الشهرية لسعر سلة الأوبك فقد حققت مستويات تفوق 100 دولار برميل لكامل فترة أشهر السنة

وكنتيجة شهد عام 2013 تقلصا في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة الأوبك خلال العام لتصل إلى حوالي 12 دولار للبرميل بالمقارنة مع 29 دولار للبرميل كفرق ما بين أعلى و أدنى معدل شهري لأسعار السلة خلال عام 2012 ويوضح الشكل الحركة الأسبوعية لسعر سلة أوبك خلال العام .

الفرع الرابع: التطور لأسعار النفط

منذ اكتشاف النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير الأسعار وتقلبها ولذلك فإن دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.¹

2: تطور أسعار النفط للفترة (1986-2000)

في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار انخفاضا خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب للطلب والزيادة في الإنتاج في الأوبك في تلك المدة ، وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب ، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.5 دولار للبرميل .

¹ حمادي نعيمة ، مرجع سابق ، ص63.

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997م إلى 1.8% عام 1998.

وفي بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك فوصل السعر سنة 2000م إلى 27.6 دولار للبرميل الواحد¹.

3: تطور أسعار النفط للفترة 2001-2017

في مطلع عام 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001 وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية 2002² كل ذلك ساهم في رفع أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.

وفي سنة 2003 ارتفعت سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.³

وفي سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل ، ولكنه سرعان يتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر من السنة ، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010 ليصل إلى أعلى قمة له سنة 2012 التي قدرت بـ 109.45 دولار للبرميل ثم انخفض سنة 2013 ليصل إلى 105.63 دولار للبرميل.

لقد شهدت أسواق النفط العالمية تطورات مهمة خلال عام 2014 من أبرزها التراجع الكبير في أسعار النفط منذ بداية النصف الثاني عام 2014 بمحصلة لاستمرار حالة تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي ، خاصة في منطقة اليورو ، وفي الدول الناشئة وهو ما ساهم في حدوث تراجع في الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي تشهد فيه الإمدادات النفطية من دول خارج منطقة الأوبك، ومن المصادر غير التقليدية ارتفاعا ملحوظا ،

¹ _ قصي عبد الكريم إبراهيم .مرجع سابق .ص 136

³ _ تقرير منظمة الأوبك. العدد 29 سنة 2002، ص 120.

الأمر الذي أدى إلى حدوث وفرة في المعروض النفطي ، وبالتالي انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير معهودة منذ سنوات طويلة ليصل إلى 45 دولار للبرميل سنة 2017.¹

الجدول رقم (3-5) تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985) الوحدة : مليون دولار.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار، ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981، وقد صاحب هذا التطور في المداخل النفطية تطورا في الجباية البترولية فمن 880 دج سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1974، وشكلت الضرائب النفطية قبل سنة 1974 نسبة 20% من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في بداية الثمانينات إلى نسبة 63%.

وتمثل هذه المداخل المالية محركا للتنمية في الجزائر ، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيراً إيجابياً على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ويمكن ذكر مايلي :

وأنبوب نقل الغاز إلى ميناء سكيكدة، وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة ، وهذا مايفسر تزايد الواردات بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة .²

الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري رصيда موجبا سنة 1974 بمقدار 0.57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973م، لكن شهد عجزا خلال فترة (1971-1978) ماعدا سنتي 1974 و1976 إذ سجل 0.57 مليار دولار، و 0.17 مليار دولار على التوالي وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير

¹ - تقرير منظمة الأوبك، المرجع نفسه، ص120

² - www.infstatistics.com

متساوية مع ارتفاع أسعار البترول ، وبقي رصيد الميزان التجاري موجبا طيلة فترة (1979-1984) بنسب متفاوتة .

3/ الناتج الداخلي الخام : عرف الناتج الداخلي الخام فترة (1970-1984) ارتفاع مستمر ، فقد حقق مقيمه 7.5029 مليار دولار سنة 1973 ، ثم 25.1239 مليار دولار سنة 1978 ، و 51.5127 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع المداخل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ 1973 والتي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة حيث تم تخصيص 55% من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي¹.

4/ الميزانية العامة: تركز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز ، وقد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0.430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ومعرفته من تصحيح لأسعار النفط ، وفي سنة انخفاض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6.676 مليار دولار سنة 1978 بسبب ارتفاع النفقات .

واستطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة النقية الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها إلا أن الأمر السليبي من ارتفاع العوائد البترولية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط والفكرة القائمة آنذاك هي التنمية بأي ثمن ، كما أن إنتاجية القطاع الصناعي الذي صرفت عليه أموال طائلة تميزت بالضعف بسبب معاناته من التبعية للإطارات والخبراء الأجبيين ، وقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي:

1- المديونية: تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية ، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسيات اقتصادية خاطئة¹ ، وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك ، وقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة (1970-1984) من 4.093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11.976 مليار دولار سنة 1977 ، ولعل السبب في ذلك هو نموذج التنمية الذي تبنته السلطات الجزائرية حينها والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية ، وقد كان اللجوء للاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الديون ارتفع من 15.005 مليار سنة 1978 إلى 20.078 مليار دولار سنة 1979².

¹ - مجدي محمود، مرجع سابق، ص 21

2- التضخم: شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايد مستمر وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إل تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية ذلك ، وقد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3.7% ليلغ ذروته سنة 1977 ب12%، وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلم المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.¹

المبحث الثالث : قياس أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)

غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعد الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن، مما يجعل من متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن ، لذلك من الضروري اختبار استقراري السلاسل الزمنية و معرفة درجة تكاملها . حيث يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1986-2017)، و التأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على إحدى . حيث تكون "السلسلة مستقرة إذا تدبذبت حول وسط حسابي ثابت ، مع تباين ليس له علاقة بالزمن . "

ولإجراء اختبار استقراري السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم استخدام أكثر من طريقة، منها الرسم البياني للسلاسل الزمنية، فضلا عن استخدام اختبارات جذر الوحدة. و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة ، إلا أننا سوف نعتمد فبهذه الدراسة على اختبار : اختبار ديكي فوللر الموسع (-Augmente Fuller) Mickey، وذلك لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

المطلب الأول : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وقبل التطرق يجب تحديد متغيرات النموذج و هي كالآتي :

- المتغير لمستقل: أسعار النفط PP

- المتغيرات التابع: ميزان المدفوعات BdP

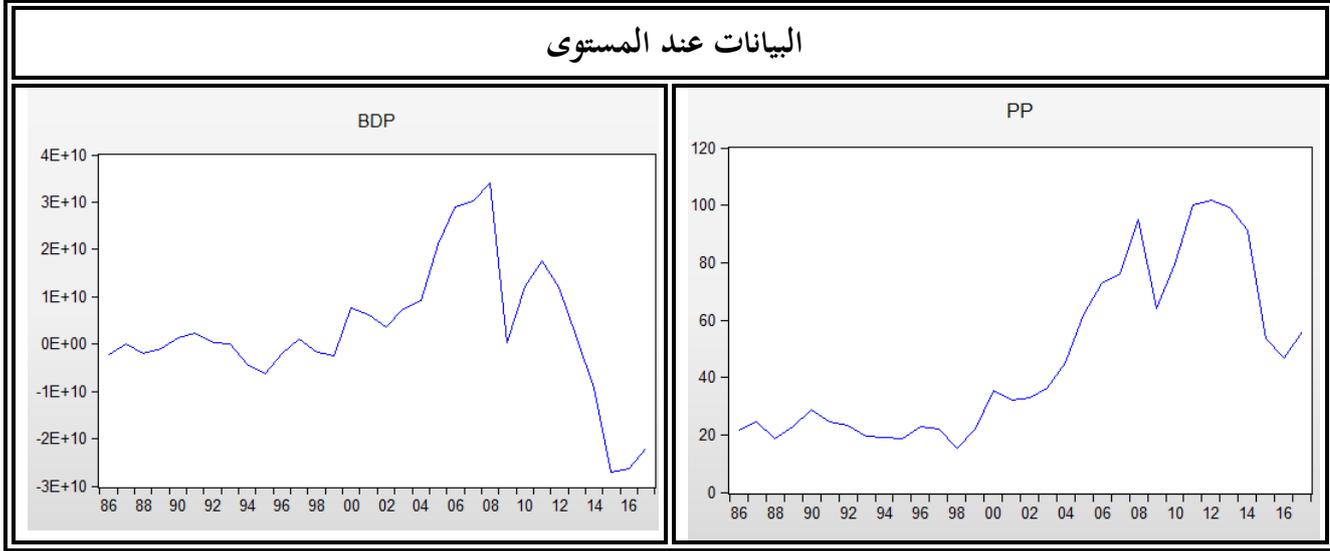
الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني

أولا : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني

¹ _ مجدي محمود شهاب ن الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية. الإسكندرية.1990.ص21.

قبل التطرق لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، سوف نعرض تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-3) : منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09)

من خلال الشكل رقم (3-3)، نلاحظ السلاسل لمتغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى الأول (Level) ،

الفرع الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و درجة تكاملها باستخدام الاختبارات الإحصائية
يهدف اختبار الاستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال فترة الدراسة و التأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكاملها على حدى . لذلك سيتم التطرق في هذا الفرع إلى دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة في المستوى و الفرق الأول.

أولا : دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة في المستوى

الجدول الموالي يوضح درجة السكون لجميع متغيرات الدراسة في المستوى ، و ذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر (ADF) على السلاسل الزمنية كما يلي :

الجدول رقم (3,6) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوى

ADF اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع										
النتيجة	القرار	المجدولة T			T المحسوبة	المركبة	النموذج	درجة التأخير	السلسلة	
		10%	5%	1%						
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت	قبول H_0	-3.21	-3.56	-4.29	1.523 (0.1398)	الاتجاه العام @trend	[3]	1	PP	
		-	-	-	-	C القاطع				
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	قبول H_0	-2.62	-2.96	-3.67	1.352 (0.1575)	C القاطع	[2]			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
		قبول H_0	-1.61	-1.95	-2.64	-0.303 (0.7595)				
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت	قبول H_0	-3.21	-3.56	-4.29	-0.799 (0.4313)	الاتجاه العام @trend	[3]	1	BdP	
		-	-	-	-	C القاطع				
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	قبول H_0	-2.62	-2.96	-3.67	0.038 (0.9694)	C القاطع	[2]			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
		قبول H_0	-1.61	-1.95	-2.64	-1.474 (0.1514)				

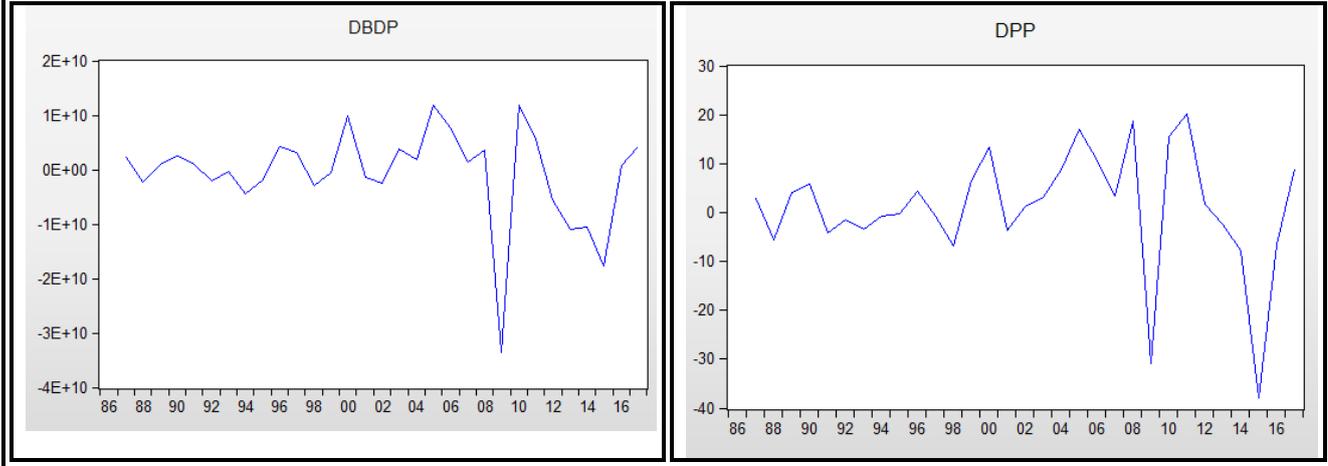
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09) (أنظر الملحق 02)

من خلال الجدول رقم (3-6) ، أتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى ، عند مستوى معنوية

1% ، 5% ، 10% ، لذا سنحول المتغيرات إلى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة الفروق .

ثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني عند الفرق الأول:

البيانات عند الفرق الأول



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09)

نلاحظ إنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها (first difference)، ولغرض التحقق من مدى استقراري هذه المتغيرات المدروسة لا بد من إجراء اختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي و جذر الوحدة .

ثانيا :دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

الجدول الموالي يوضح درجة السكون لجميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ، و ذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر(ADF) على السلاسل الزمنية كما يلي :

الجدول رقم(3,7) : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

ADF اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع										
		السلسلة								1
		10%	5%	1%						
السلسلة مستقرة	قبول H_0	3.21	3.56	4.29	-4.949 (0.0021)	الاتجاه العام @trend	[3]	0	D(pp)	
	-	-	-	-	-	C القاطع				
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	قبول H_0	2.62	2.96	3.67	-5.024 (0.0003)	C القاطع	[2]			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ	[1]			
	رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.64	-5.077 (0.0000)	جذر الوحدة ϕ				

السلسلة مستقرة	قبول H_0	3.21	3.56	4.29	5.470 - (0.0006)	الاتجاه العام @trend	[3]	0	D(PDP)
	-	-	-	-	-	C القاطع			
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
	قبول H_0	2.62	2.96	3.67	5.360 - (0.0001)	C القاطع	[2]		
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
	رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.64	-5.416 (0.0000)	جذر الوحدة ϕ	[1]		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09) (أنظر الملحق 03)

من خلال الجدول رقم (3-7) ، نلاحظ أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون و الاستقرار ، عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% ، بعد أخذ الفرق الأول لها .

و نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية محلا لدراسة متكاملة من نفس الدرجة ، أي (1) CI~ ، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

المطلب الثاني: دراسة اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)

قبل التطرق إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL) ، يتم تحديد درجة التأخير المثلى

الفرع الأول : تحديد درجة التأخير المثلى

الفرع الثاني: اختبار الحدود للتكامل المشترك

يهدف اختبار الحدود إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، و ذلك من خلال اختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات و يوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار .

الجدول رقم (8,3) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود **Bounds Test**

البيان	المحسوبة $F_{\text{statistic}}$	الاحتمال	النتيجة
النموذج	8.19		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
% عند مستوى معنوية 1	4.94	3.51	
% عند مستوى معنوية 5	3.62	4.16	
% عند مستوى معنوية 10	3.02	3.51	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews09** (أنظر الملحق 05)

تبين من خلال الجدول أعلاه 3-9 أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 8.19 يتجاوز الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% ، وفقاً لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات و هذا يعني وجود توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج .

المطلب الثالث : تقدير نموذج طويل و قصير الأجل باستخدام نموذج ARDL

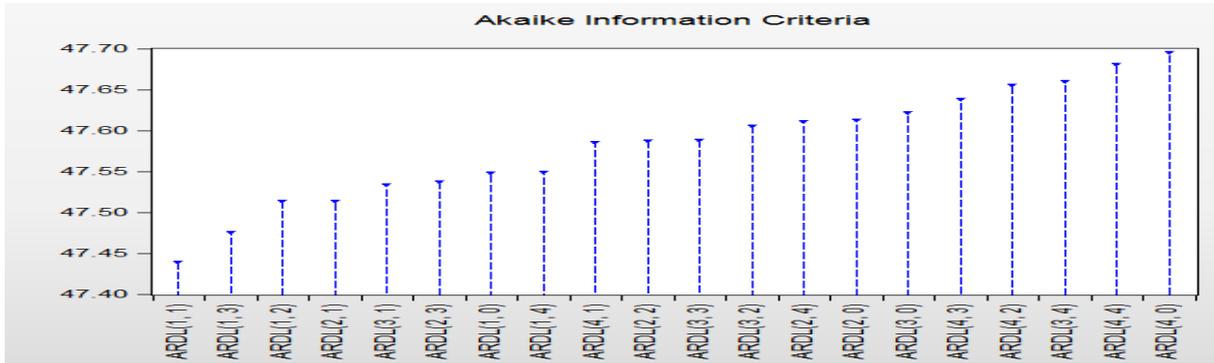
الفرع الأول : تقدير نموذج ARDL

قبل التطرق إلى تقدير نموذج ARDL ، نحدد أفضل نموذج حسب معيار (AIC)

أولاً : أفضل نموذج حسب معيار (AIC)

أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقاً للمعايير الاقتصادية و الإحصائية ، و الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-4) : نتائج أفضل نموذج حسب معيار (AIC)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 1 تأخر واحد بالنسبة لمؤشر أسعار النفط و تأخر واحد بالنسبة لمؤشر ميزان المدفوعات، أي أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو ARDL (1.1.)

ثانياً : نتائج تقدير نموذج ARDL

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL و باستخدام برنامج Eviews09 الذي يقوم بتحديد فترات الإبطاء الزمني (1.1) بناء على معيار Akiaki (AK) و التي تعطي أخفض قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها من قبل البرنامج كما أسلفنا.

الجدول رقم (3,9) : نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: DBDP
Method: ARDL
Date: 10/03/19 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DPP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DBDP(-1)	0.220781	0.176041	1.254145	0.2209
DPP	6.07E+08	65196985	9.304733	0.0000
DPP(-1)	-2.84E+08	1.26E+08	-2.262463	0.0323
C	-9.61E+08	8.26E+08	-1.163131	0.2553
R-squared	0.789734	Mean dependent var		-7.40E+08
Adjusted R-squared	0.765472	S.D. dependent var		8.88E+09
S.E. of regression	4.30E+09	Akaike info criterion		47.32637
Sum squared resid	4.81E+20	Schwarz criterion		47.51320
Log likelihood	-705.8955	Hannan-Quinn criter.		47.38614
F-statistic	32.55089	Durbin-Watson stat		1.988489
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الجدول نلاحظ أن المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح بلغت قيمتها 76.54%، في حين بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية F بلغت 32.55 ومعنوية عند 5% ($p=0.000000 < 0.05$)

بالنسبة لإحصائية داربين واتسون DW و البالغة 1.98 ، لا يمكن الاعتماد عليها لأنها تعد مضللة فبنماذج الانحدار الذاتي ، و نستعمل بدلا عنها إحصائية LM test التي تشير إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي عند مستوى 5% .

ثالثا: اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج (1.1) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

الجدول رقم (3-10) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera

القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار
0.510	1.346

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

سنعتمد على إحصاءه¹ Jarque- Berat حيث : $(J-B) = 1.34 < (\chi^2(2) (5\%)) = 5.99$ ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) ، التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وقيمة الاحتمال $prob=0.51$ الموافقة لاختبار (B-J) أكبر من 5% تؤكد ذلك، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي و هي صفة جيدة و مرغوبة في النموذج .

- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء)

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM، خطوات الاختبار كالتالي :

- تقدير النموذج العام ($Y=XB+\varepsilon$) بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات الـ $\hat{\varepsilon}_t^2$

- تقدير المعادلة التالية

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي لأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرنج $R^2 \times LM = (n-q)$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q . إذا كان LM أكبر من (q) القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 أكبر من α فإننا نرفض H_0 ، أي إذا هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH يختلف معنوياً عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس. حيث لدينا: $(\chi^2(1) (5\%) = 3.84) < LM = 0.17$ ومنه نقبل (H_0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال $prob = 0.67$ أكبر من 5% تدعم ذلك، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي)

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار:

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، للارتباط الذاتي، حيث¹ :

$(\chi^2(2) (5\%) = 5.99) < LM = 0.52$ باحتمال $prob = 0.76$ أكبر من 5%، وهذا

يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تفترض وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر

الفرع الثاني : تقدير نموذج طويل و قصير الأجل باستخدام نموذج **ARDL**

أولاً : تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**UECM**) :

سوف نقوم بتقدير أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**UECM**)، وهو منهج بديل لطريقة النجل وحرا بنجودي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة. وتتم صياغة نموذج (**UECM**) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**) و نتائج التقدير موضحة في كما يلي² :

$R^2=0.896$ $F\text{-statistic}=74.83$ $\text{Prop}(F\text{-statistic})=0.00000$

- تحليل نتائج التقدير :

يقدر معامل التحديد بـ $R^2=0.896$ ، وهو مقبول حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 89% من التغيرات التي تحدث على معدلات التضخم، مما يعني أن هناك ارتباط متوسط بين معدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} والتي تساوي $F_{cal}=74.83$ أكبر من $F_{30}^1 = 4.17 = F_{n-k-1}^k$ او بما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية، ونقبل هذا النموذج بمستوى معنوية 5%.

ثانياً : تقدير نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يوضحه

أنظر الملحق 08¹

- أنظر الملحق 09²

- تحليل نتائج التقدير : يتكون الجدول من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (3-11) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

تقدير المعاملات في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DBDP)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/03/19 Time: 10:16
Sample: 1986 2017
Included observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DPP)	6.07E+08	46178571	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.779219	0.151471	-5.144347	0.0000
R-squared	0.896205	Mean dependent var		59137525
Adjusted R-squared	0.892498	S.D. dependent var		1.26E+10
S.E. of regression	4.15E+09	Akaike info criterion		47.19304
Sum squared resid	4.81E+20	Schwarz criterion		47.28645
Log likelihood	-705.8955	Hannan-Quinn criter.		47.22292
Durbin-Watson stat	1.988489			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP	4.14E+08	1.28E+08	3.223230	0.0034
C	-1.23E+09	1.01E+09	-1.215960	0.2349

EC = DBDP - (413746877.3104*DPP - 1233599513.7568)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews09 انظر الملحق رقم (10)

أ. التفسير الاقتصادي للنتائج :

❖ نموذج تصحيح الخطأ قصير الأجل :

- نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن متغير أسعار النفط معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5 %، مما يعني قوة أثر ميزان المدفوعات على أسعار النفط في الأجل القصير .

- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك.

وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة و تبلغ حوالي 77.92% ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 0,5 %، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضاً تشير إلى أن 77 % من جميع الانحرافات والإختلالات في توازن معدلات أسعار النفط في تلك السنة حيث يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد سنة و 28 شهر، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً.

❖ نموذج تصحيح الخطأ طويل الأجل :

- وجود أثر إيجابي بين ميزان المدفوعات و أسعار النفط، حيث ظهرت معلمته موجبة و ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، و ذلك لأن $(p=0.0034 < 0.05)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفع سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات ب $4,14 \times 10^8$ وحدة والنتيجة المتوصل إليها في الأجل الطويل تدعم النتيجة المتوصل إليها في الأجل القصير

ب. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي :

1) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي في الأجل القصير :

- معنوية المعامل المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (3_11) أن أسعار النفط ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 %، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الأجل القصير .

2) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي في الأجل الطويل :

- معنوية المعامل المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (3_11) أن أسعار النفط ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5 % حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (ميزان المدفوعات) و المتغير التابع (أسعار النفط) في الأجل الطويل .

- معنوية النموذج :

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% و يعني ذلك وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع مما يدل على أن النموذج جيد و يمكن التنبؤ به .

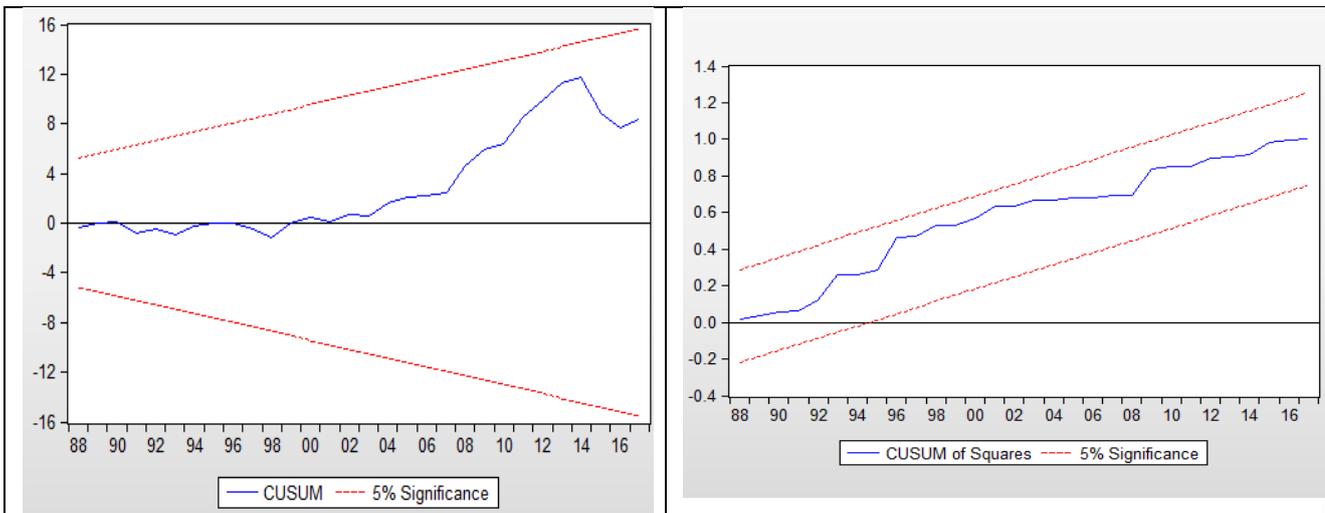
الفرع الخامس: اختبار استقرار النموذج (Test) Stabilité

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجد دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%. كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل رقم (03-05) : اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM Test , CUSUM of Squares



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بتطبيق منهجية ARDL لدراسة أثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة 1986-2017, وذلك بعدة دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات فتحصلنا على سلاسل مستقرة بعد الفرق الأول, ومنه يمكن تقدير نموذج ARDL كما أظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبعد تقدير النموذج وفحص جودة النموذج ثم التوصل إلى نتيجة مفادها أن يوجد أثر لأسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر في الأمدين القصير والطويل.



الخاتمة

خاتمة:

لقد أكدت التقلبات النفطية المستمرة التي سهدتها أسعار النفط خلال فترة الدراسة على أهمية النفط كمورد حيوي نابض ومصدر للدخل وجلب العملة الصعبة بالنسبة للعديد من اقتصاديان الدول المنتجة للنفط بصفة عامة هذت من جهة , كما أكدت أيضا على مدى هشاشة وضعف هذه اقتصاديا والتي تعتبر أو تتخذ من إيرادات النفط المصدر الرئيسي والأساسي للدخل من جهة أخرى, وذلك بسبب ضعف وعدم تنوع هيكل صادرات وهيمنة قطاع النفط على معظم الصادرات , هذا ما جعل هذه الاقتصاديات تعتمد بشكل خطورة على هذه الاقتصاديات وذلك لعدة أسباب ولعل أهمها :التقلبات المتتالية تشهدها أسعار النفط في السوق العالمية.

وبالتالي فتذبذب أسعار النفط بين ارتفاع وانخفاض شديد أصبح كناقوس خطر يدق أبواب اقتصاديات الدول المنتجة للنفط,ومن بين هذه الاقتصاديات الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى ,والذي يعتبر فيه قطاعات المحروقات العمود الفقري لهذا الاقتصاد ,وذلك باعتباره مصدرا للتمويل ومادة أولية طاقة اجعل هذا البلد أحادي التصدير وذلك لعدم تنوع هيكل صادراته بسبب سيطرة القطاع النفطي على جل صادراته , اجعل هذا الاقتصاد يتأثر بجمل التقلبات التي مست أسعار النفط, ويتضح ذلك من خلال تأثير العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تخص الاقتصاد الجزائري والتي كان من بينها ميزان المدفوعات ,والذي شهد رصيده وأرصده وبعض موازينه الفرعية تراجع ملحوظا اثر انخفاض أسعار النفط ,حيث تراجع ميزان المدفوعات بمستويات كبيرة نتيجة لتراجع أسعار النفط ويعود السبب لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات , حيث إن نسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تشكل من المحروقات , كما لم تسلم باقي الموازين الفرعية لميزان المدفوعات من شرارة تقلبات أسعار النفط مسجلة تراجعا جوا هذه التقلبات.

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على البترول كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات ,فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات عبر البترولية والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة,

النتائج :

هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات جسدها الأزمات التي تعرضت لها الجزائر منذ 1986_بسبب انخفاض أسعار النفط ,

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة لصدمات الخارجية معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات إن السمية الرئيسية التي ضلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الجزائري وليومنا هذا تتمثل في الاعتماد وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر للنمو الاقتصادي مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة النفطية في التنمية الاقتصادية ,

على الجزائر أن تزيد من خطط واستراتيجيات التنويع المصادر دخلها للتخلص من تبعيتها التذبذب في أسعار النفط والعمل على الصادرات النفطية والتوجه إلى التنويع مجالات الاستثمار بهدف إرساء اقتصاد حقيقي رأس ماله الفرد وليس الموارد,

من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ نستنتج أن وجود أثر إيجابي بين ميزان المدفوعات و أسعار النفط،

قائمة المراجع

1 الكتب

- __ إبراهيم عبد الوهاب محاسبة البترول المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2006
- __ مندور احمد رمضان احمد اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية مدرسة الاقتصاد الدار الجامعية 1990
- __ محمد خميس الزوكي جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول) دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 2001
- __ سالم عبد المحسن رسن ,اقتصاديات النفط الجامعية المقترحة دار للنشر ليبيا 1999
- __ محمد أحمد الدوري محاضرات في الاقتصاد البترولي ديون المطبوعات الجامعية 1983
- __ سيد فتحي الحولي اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة ,خوارزم والعلمية جدة مملكة العربية السعودية 2014
- __ حسين عبد الله مستقبل النفط العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2006
- __ كمال بكري الموارد واقتصاديتها دار النهضة العربية بيروت 1986
- __ عبد الخالق مظلك الزاوي ,محاسبة النفط , دار البازورية العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الأردن 2011
- __ نبيل سمير التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا. دار المذهل اللبناني . بيروت لبنان الطبعة الاولى 2007
- __ ضياء مجيد الموسوي , ثورة أسعار النفط ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005
- __ قصي هبد الكريم تجارة الدولية منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق 2010
- __ عيسى مفيد تطور قطاع المحروقات في التحويلات الاقتصادية
- __ مجدي زكي شافعي . مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية , دار النهضة العربية بيروت
- __ زينب حسين عوض الله العلاقات الاقتصادية الدولية , الدار الجامعية الإسكندرية
- __ عبد الرحمان احمد يسري اقتصاديات الولى الدار الجامعية الاسكندرية 1990
- __ محمد سيد عابد التجارة الدولية . مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصر . 2001.

محمد خالد الحريري. العلاقات الاقتصادية الدولية الطبعة 7 منشورات مطبعة خالد بن الوليد جامعة دمشق
1994

حمدي عبد العظيم اقتصاديات التجارة الدولية الطبعة الثانية بدون دار النشر 1999

كمال بكري الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتحويل الدار الجامعية هصر 2001

2 الأطروحات والمذكرات

أمنية مخلفي. اثر تطور استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية .

مذكرة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة وقله. 2011.2012

حمادي نعيمة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية . مذكرة مقدمة
ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فيغير منشورة تخصص نقود ومالية بمجموعة
حسني بن بوعلي والشلف 2008

وروقي سعاد اثر تغيرات أسعار النفط عللا الاقتصاد الجزائري فترة 1973.2013 مذكرة مكمله ضمن نيل
شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي

رشيدة بوعسلة انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973.2006 مذكرة
مكمله نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إحصاء جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2008

قوي دري قويشع بمجموعة .انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر مذكرة
ماجستير تخصص نقود متانة جامعة حسينية بن بوعلي الشلف 2009

قابوس لبني .اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام ,دراسة قياسية خلال لفترة (1990,2013) حالة
الجزائر.مذكرة مكمله نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ,جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

2015

مروي سمية اثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية .دراسة حالة الجزائر .مذكرة مقدمة نيل شهادة
ماجستير تخصص مالية ,جامعة تلمسان 2008_2009

__جمعة رمضان. تطورات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 1970_2004 رسالة ماجستير علوم اقتصادية
تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2007

__فؤاد سلطان محاضرة أسعار الصرف والتوازن الخارجي, محاضرة ألقيت بالبنك المركزي المصرفي معهد الدراسات
المصرفية مارس 1981

3مجلات ومقالات

__رحمان أمال. النفط والتنمية المستدامة مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الرابع وقلة

4التقارير

__, تقرير الإحصائي السنوي الأوبك 2012

__تقرير المعهد التمويل الدولي التابع للبنك الدولي 2012

5 المواقع الالكترونية,

__موقع وزارة المالية الجزائرية

__[https://www .statista .com/statistics/262858/change-in-opec-crude-
oil-prices-sinces-1960](https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-sinces-1960)

www.bank-of-algeria.dz

[www .afem.org .ae](http://www.afem.org.ae)

www.opec.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : يمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (1980-2017)

السنوات	PP	BDP	السنوات	PP	BDP
1986	21,52	-2229964663	2016		
1987	24,38	141244636.7	2017		
1988	18,69	-2039640899	<p>المصدر</p> <p>- تقارير البنك الدولي:</p> <p>http://data.worldbank.org/country/algeria</p> <p>http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm</p>		
1989	22,88	-1081019510			
1990	22,65	1420261029			
1991	24,5	2366713357			
1992	23,14	230000000			
1993	19,72	-10000000			
1994	18,91	-438000000			
1995	18,57	-632000000			
1996	22,90	-209000000			
1997	22,22	116000000			
1998	15,48	-174000000			
1999	22,10	-238000000			
2000	35,54	757000000			
2001	31,89	619000000			
2002	32,99	366000000			
2003	36,24	747000000			
2004	45,05	925000000			
2005	62,07	2118000000			
2006	72,72	2892300000			
2007	76,18	30353590751			
2008	94,96	33954307487			
2009	64,13	431665235.5			
2010	79,64	12220267767			
2011	99,61	17673868500			

2012	101,58	12092476753
2013	99,19	1187894323
2014	91,4	-9264322929
2015	53,51	-27037635153
2016	66,84	-26204046337
2017	55,91	-22058711276

الملحق رقم 02 : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى الأول

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.313998	0.6099
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:05
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.105236	0.080088	-1.313998	0.1999
D(PP(-1))	0.089925	0.190832	0.471225	0.6413
C	5.907061	4.367705	1.352440	0.1875

R-squared 0.061957 Mean dependent var 1.051000
Adjusted R-squared -0.007527 S.D. dependent var 12.42039
S.E. of regression 12.46705 Akaike info criterion 7.978695
Sum squared resid 4196.539 Schwarz criterion 8.118815
Log likelihood -116.6804 Hannan-Quinn criter. 8.023521
F-statistic 0.891670 Durbin-Watson stat 1.953538
Prob(F-statistic) 0.421701

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.162188	0.9004
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BDP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:12
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BDP(-1)	-0.163084	0.140325	-1.162188	0.2557
D(BDP(-1))	0.058325	0.221742	0.263030	0.7946
C	2.56E+09	3.58E+09	0.718174	0.4803
@TREND("1986")	-1.60E+08	2.00E+08	-0.799373	0.4313

R-squared 0.087945 Mean dependent var -7.40E+08
Adjusted R-squared -0.017293 S.D. dependent var 8.88E+09
S.E. of regression 8.96E+09 Akaike info criterion 48.79309
Sum squared resid 2.09E+21 Schwarz criterion 48.98052
Log likelihood -727.9054 Hannan-Quinn criter. 48.85346
F-statistic 0.835580 Durbin-Watson stat 1.989981
Prob(F-statistic) 0.486532

Null Hypothesis: BDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.474722	0.1286
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BDP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:16
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BDP(-1)	-0.185195	0.125580	-1.474722	0.1514
D(BDP(-1))	0.111866	0.199847	0.559755	0.5801

R-squared 0.065477 Mean dependent var -7.40E+08
Adjusted R-squared 0.032101 S.D. dependent var 8.88E+09
S.E. of regression 8.74E+09 Akaike info criterion 48.68470
Sum squared resid 2.14E+21 Schwarz criterion 48.77811
Log likelihood -728.2704 Hannan-Quinn criter. 48.71458
Durbin-Watson stat 2.006985

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.002147	0.5766
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:00
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.299423	0.149551	-2.002147	0.0558
D(PP(-1))	0.238166	0.209808	1.126704	0.2702
C	2.456647	4.828867	0.508742	0.6152
@TREND("1986")	0.753192	0.494445	1.523309	0.1398

R-squared 0.138817 Mean dependent var 1.051000
Adjusted R-squared 0.039450 S.D. dependent var 12.42039
S.E. of regression 12.17294 Akaike info criterion 7.959874
Sum squared resid 3852.691 Schwarz criterion 8.146700
Log likelihood -115.3981 Hannan-Quinn criter. 8.019641
F-statistic 1.397008 Durbin-Watson stat 2.024556
Prob(F-statistic) 0.266005

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.303294	0.5679
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:09
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.012876	0.042453	-0.303294	0.7639
D(PP(-1))	0.059454	0.192283	0.309200	0.7595

R-squared -0.001590 Mean dependent var 1.051000
Adjusted R-squared -0.037361 S.D. dependent var 12.42039
S.E. of regression 12.65028 Akaike info criterion 7.977577
Sum squared resid 4480.831 Schwarz criterion 8.070990
Log likelihood -117.6637 Hannan-Quinn criter. 8.007460
Durbin-Watson stat 1.951933

Null Hypothesis: BDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.373280	0.5818
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BDP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:14
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BDP(-1)	-0.187008	0.136176	-1.373280	0.1810
D(BDP(-1))	0.113745	0.209213	0.543682	0.5911
C	67319972	1.74E+09	0.038740	0.9694

R-squared 0.065529 Mean dependent var -7.40E+08
Adjusted R-squared -0.003691 S.D. dependent var 8.88E+09
S.E. of regression 8.90E+09 Akaike info criterion 48.75131
Sum squared resid 2.14E+21 Schwarz criterion 48.89143
Log likelihood -728.2696 Hannan-Quinn criter. 48.79613
F-statistic 0.946679 Durbin-Watson stat 2.007475
Prob(F-statistic) 0.400532

الملحق رقم 03 : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

Null Hypothesis: DPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.024521	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:32
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP(-1)	-0.955286	0.190125	-5.024521	0.0000
C	1.013261	2.311083	0.438436	0.6644

R-squared 0.474137 Mean dependent var 0.207000
Adjusted R-squared 0.455356 S.D. dependent var 17.11081
S.E. of regression 12.62777 Akaike info criterion 7.974015
Sum squared resid 4464.899 Schwarz criterion 8.067428
Log likelihood -117.6102 Hannan-Quinn criter. 8.003899
F-statistic 25.24581 Durbin-Watson stat 1.958592
Prob(F-statistic) 0.000026

Null Hypothesis: DPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.949067	0.0021
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP(-1)	-0.962845	0.194551	-4.949067	0.0000
C	2.515215	5.090708	0.494080	0.6252
@TREND("1986")	-0.090641	0.272566	-0.332547	0.7420

R-squared 0.476282 Mean dependent var 0.207000
Adjusted R-squared 0.437488 S.D. dependent var 17.11081
S.E. of regression 12.83324 Akaike info criterion 8.036594
Sum squared resid 4446.686 Schwarz criterion 8.176714
Log likelihood -117.5489 Hannan-Quinn criter. 8.081420
F-statistic 12.27724 Durbin-Watson stat 1.954364
Prob(F-statistic) 0.000161

Null Hypothesis: DBDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.470741	0.0006
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBDP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:39
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBDP(-1)	-1.066958	0.195030	-5.470741	0.0000
C	2.65E+09	3.60E+09	0.737066	0.4674
@TREND("1986")	-2.09E+08	1.96E+08	-1.065019	0.2963

R-squared 0.526390 Mean dependent var 59137525
Adjusted R-squared 0.491307 S.D. dependent var 1.26E+10
S.E. of regression 9.02E+09 Akaike info criterion 48.77767
Sum squared resid 2.20E+21 Schwarz criterion 48.91779
Log likelihood -728.6651 Hannan-Quinn criter. 48.82250
F-statistic 15.00444 Durbin-Watson stat 1.980043
Prob(F-statistic) 0.000042

Null Hypothesis: DPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.077374	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:35
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP(-1)	-0.949498	0.187006	-5.077374	0.0000

R-squared 0.470527 Mean dependent var 0.207000
Adjusted R-squared 0.470527 S.D. dependent var 17.11081
S.E. of regression 12.45066 Akaike info criterion 7.914190
Sum squared resid 4495.551 Schwarz criterion 7.960897
Log likelihood -117.7128 Hannan-Quinn criter. 7.929132
Durbin-Watson stat 1.955163

Null Hypothesis: DBDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.416143	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBDP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:43
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBDP(-1)	-1.008250	0.186156	-5.416143	0.0000

R-squared 0.502857 Mean dependent var 59137525
Adjusted R-squared 0.502857 S.D. dependent var 1.26E+10
S.E. of regression 8.92E+09 Akaike info criterion 48.69283
Sum squared resid 2.31E+21 Schwarz criterion 48.73954
Log likelihood -729.3925 Hannan-Quinn criter. 48.70777
Durbin-Watson stat 1.987050

Null Hypothesis: DBDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.360673	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBDP)
Method: Least Squares
Date: 10/03/19 Time: 17:41
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBDP(-1)	-1.016118	0.189551	-5.360673	0.0000
C	-7.53E+08	1.66E+09	-0.454231	0.6532

R-squared 0.506493 Mean dependent var 59137525
Adjusted R-squared 0.488868 S.D. dependent var 1.26E+10
S.E. of regression 9.04E+09 Akaike info criterion 48.75216
Sum squared resid 2.29E+21 Schwarz criterion 48.84557
Log likelihood -729.2824 Hannan-Quinn criter. 48.78204
F-statistic 28.73682 Durbin-Watson stat 1.987056
Prob(F-statistic) 0.000010

الملحق رقم 04 : نتائج اختبار Lag Length Criteria

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DPP DBDP
 Exogenous variables: C
 Date: 10/03/19 Time: 17:46
 Sample: 1986 2017
 Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-773.4975	NA*	3.91e+21*	55.39268*	55.48783*	55.42177*
1	-769.6930	6.793677	3.97e+21	55.40664	55.69211	55.49391
2	-769.5138	0.294310	5.24e+21	55.67956	56.15535	55.82501
3	-767.1731	3.511134	5.99e+21	55.79808	56.46418	56.00171

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

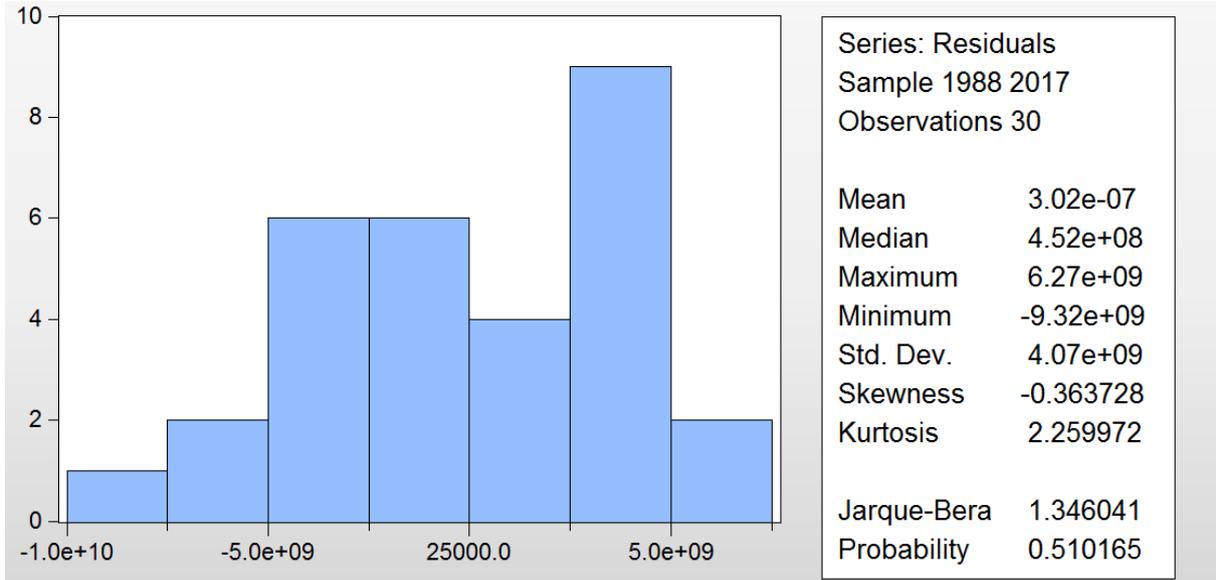
SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 05 : نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic	8.191332	10%	3.02	3.51	
k	1	5%	3.62	4.16	
		2.5%	4.18	4.79	
		1%	4.94	5.58	
Finite Sample: n=30					
Actual Sample Size	30	10%	3.303	3.797	
		5%	4.09	4.663	
		1%	6.027	6.76	

الملحق رقم 06 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الملحق رقم 07 : اختبار شرط حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.163208	Prob. F(1,27)	0.6894
Obs*R-squared	0.174245	Prob. Chi-Square(1)	0.6764

الملحق رقم 08 : نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.215731	Prob. F(2,24)	0.8075
Obs*R-squared	0.529804	Prob. Chi-Square(2)	0.7673

الملحق رقم 09 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

Test Equation:
 Dependent Variable: D(DBDP)
 Method: Least Squares
 Date: 10/03/19 Time: 18:06
 Sample: 1988 2017
 Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DPP)	6.07E+08	65196985	9.304733	0.0000
C	-9.61E+08	8.26E+08	-1.163131	0.2553
DPP(-1)	3.22E+08	1.48E+08	2.180314	0.0385
DBDP(-1)	-0.779219	0.176041	-4.426348	0.0002
R-squared	0.896205	Mean dependent var	59137525	
Adjusted R-squ...	0.884229	S.D. dependent var	1.26E+10	
S.E. of regression	4.30E+09	Akaike info criterion	47.32637	
Sum squared r...	4.81E+20	Schwarz criterion	47.51320	
Log likelihood	-705.8955	Hannan-Quinn criter.	47.38614	
F-statistic	74.83151	Durbin-Watson stat	1.988489	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (10) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(DBDP)
 Selected Model: ARDL(1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 10/03/19 Time: 10:16
 Sample: 1986 2017
 Included observations: 30

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DPP)	6.07E+08	46178571	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.779219	0.151471	-5.144347	0.0000
R-squared	0.896205	Mean dependent var		59137525
Adjusted R-squared	0.892498	S.D. dependent var		1.26E+10
S.E. of regression	4.15E+09	Akaike info criterion		47.19304
Sum squared resid	4.81E+20	Schwarz criterion		47.28645
Log likelihood	-705.8955	Hannan-Quinn criter.		47.22292
Durbin-Watson stat	1.988489			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

تقدير معاملات الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP	4.14E+08	1.28E+08	3.223230	0.0034
C	-1.23E+09	1.01E+09	-1.215960	0.2349

EC = DBDP - (413746877.3104*DPP -1233599513.7568)